

التحليل الاقتصادي للانتخابات الديمقراطية

دكتور/احمد جمال الدين موسى

استاذ الاقتصاد والمالية العامة كلية الحقوق - جامعة المنصورة

مقدمة

اهتمام الاقتصاديين بتحليل الأعمال السياسية يرجع الى عهد قريب . فقد اكتشف بعض الاقتصاديين بدهشة انه حتى نهاية الخمسينات من هذا القرن لم تكن توجد أدنى نظرية تتناول السلوك الاقتصادي للحكومة أو البرلمان أو المسؤولين السياسيين والبيروقراطيين ، ولم يكن بحوزة الاقتصاديين أية أداة تحليلية تمكنهم من تفسير القرارات الصادرة عن جهات الاختصاص السياسية . وعلى عكس اهتمام الاقتصاديين الشديد بعملية التنبؤ بسلوك الأشخاص الفاعلة في السوق الخاصة ، فان سلوك الأشخاص الفاعلة في النظام المؤسسي السياسي والإداري لم يكن محل اهتمام الاقتصاديين ، وكان يعتبر ضمن لعناصر الخارجية التي يتعين قبولها كما هي دون تبيير أو تفسير .

غير أن الدولة تساهم في معظم البلاد بنحو نصف الناتج القومي ، وحيانا بأكثر من ثلثي هذا الناتج ، ولذا فان اهمال التحليل الاقتصادي لسلوك المسؤولين عن هذا الانتاج يشكل قصورا فادحا في النظرية الاقتصادية لاسيما وأن هذا السلوك ليس دائما عنوانا للكمال المطلق . فاذا كنا قد أصبحنا نعترف بقصور آليات السوق الخاصة وعدم قدرتها على الإحاطة بالنتائج الخارجية في مجالات عديدة أبرزها العدالة الاجتماعية(١) ومحاربة التلوث البيئي(٢) ، فانه يتعين الاعتراف أيضا بوجود قصور في أداء الدولة سواء على مستوى السياسات المالية النقدية(٣) ، أو على مستوى إنتاج السلع العامة غير القابلة للانقسام(٤) ، أو إنتاج السلع الخاصة(٥) ، أو على

- (١) انظر : Moussa (1984)
- (٢) انظر : موسى (١٩٩٠) وقد نالت هذه الدراسة جائزة الدولة التشجيعية في الدراسات البيئية لعام ١٩٩٢ .
- (٣) انظر على سبيل المثال : موسى (١٩٨٧) . وقد حصلت هذه الدراسة على جائزة جامعة المنصورة التشجيعية في العلوم الاجتماعية (الاقتصاد) لعام ١٩٨٩ .
- (٤) انظر : موسى (١٩٨٨) . وقد نالت هذه الدراسة جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاقتصادية والمالية (المالية العامة) لعام ١٩٩١ .
- (٥) انظر : موسى (١٩٩٢) .

مستوى الجهاز الإداري والبيروقراطية (٦)؛ بل وعلى الأخص على مستوى سلوك المسؤولين السياسيين والمشرعين . وإذا كان البعض يبالغ في مزايا « اليد الخفية » للسوق ، فإن البعض الآخر يبالغ أيضا في حسنات « القبضة الظاهرة » للدولة . فهذه الأخيرة ليست دائما كما يفترضها الكثيرون « المستبد العادل » القادر بإيثار ونبل على تخصيص الموارد بصورة مثالية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لجميع المواطنين .

في ضوء هذه الحقائق بدأ عدد من الاقتصاديين في وضع اللبنة الأساسية لإنشاء نظرية اقتصادية للسياسة تستهدف تقديم تحليل وضمي Positive لسلوك المسؤولين والمؤسسات في الدولة ، وقد أثمر هذا الاتجاه دراسات هامة فتحت المجال أمام الاقتصاديين لارتداد حقول جديدة لم تكن معروفة لهم قبل نحو ثلاثين عاما . وليس أدل على أهمية هذا التطور من أن معظم رواده قد منحوا جائزة نوبل في الاقتصاد (بول ساهامون (١٩٧٠) ، كينيث أرو (١٩٧٢) ، هيسوبرت سييمون (١٩٧٨) ، جورج ستيجلز (١٩٨٢) ، جيمس بوكنان (١٩٨٦) ، ثونالد كوز (١٩٩٠) ، جاري بيكر (١٩٩٢) ، ودوجلاس نورث (١٩٩٣) .

والواقع أن الصلة قوية بين السياسة والاقتصاد . فالنشاط الاقتصادي يشكل جزءا لا يتجزأ من هيكل النظام السياسي ، كما أن السياسة الاقتصادية تنبني على قاعدة من الخيارات السياسية (مثل صورة توزيع الدخل ، شكل الملكية ، العلاقات بالخارج والحرب والسلام . . الخ) . وكذلك فإن الأوضاع الاقتصادية تعتبر بحدود رئيسيا للقرارات السياسية . ولذا فإن الظواهر السياسية ترتبط بعلاقات قوية ومعقدة ومتبادلة مع الظواهر الاقتصادية ، ومن ثم يعد التوازن السياسي امتدادا طبيعيا لفكرة التوازن الاقتصادي . ويهدف التحليل الاقتصادي للظواهر السياسية إلى إدماج الدولة بشكل أفضل في النماذج الاقتصادية الكلية مما يسهل التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في سلوك الحكومة وما يترتب عليها من انعكاسات اقتصادية ، وبالتالي اقتراح السياسات الاقتصادية الملائمة للتعامل مع هذه التغيرات في الوقت المناسب .

ونقطة البدء الرئيسية في التحليل الاقتصادي للسياسة هي النظر إلى المسؤولين السياسيين (حكومة ومشرعين) على أنهم يستهدفون في المقام الأول إشباع منفعتهم الخاصة مقيدين في ذلك بمجموعة من القيود الدستورية والوطنية . ومن أبرز صور تعظيم منفعة المسئول السياسي استهوار في ممارسة السلطة (التنفيذية أو التشريعية) . ولذا فإن السياسي يحرص على استخدام كافة الوسائل التي بحوزته — بما فيها السياسة الاقتصادية الكلية — لانتزاع الناخبين (لأنه يفترض دائما في هذا التحليل أن النظ

(٦) انظر : موسى (١٩٩٣) .

في السائد هو نظام ديمقراطى حر (بأنه افضل المرشحين واحرصهم
بإدأه المنافع التى تعود عليهم ووضع تفضيلاتهم موضع التطبيق .

بالتحليل الاقتصادى يهتم اولاً بتحديد العوامل الكفيلة بالتأثير على
الناخبين لحظة الاقتراع، وثانياً ببيان كيفية التلاعب الذى يتم بهذه العوامل
السياسيين لتعظيم منفعتهم الخاصة ، وثالثاً بدراسة الانعكاسات
: على الأوضاع الاقتصادية من جراء هذا التلاعب ، وأخيراً بتشريح
الدستورية والمؤسسية التى تسمح بوجود مثل هذا التلاعب .

ولا تشكل نظرية الانتخابات الحقل الوحيد للتحليل الاقتصادى
ة ، ولكنها تمثل فى رأينا العصب الرئيسى لهذا التحليل لأنها تتناول
موضوعات هذا التحليل صعوبة وإثارة للخلاف والجدل ، وان كان هذا
، أهمية النظريات الأخرى الداخلة فى إطار هذا التحليل مثل نظريات
راطية والتغيير المؤسسى والتحليل الدستورى .

يلكى نحيط بأبعاد التحليل الاقتصادى للظاهرة الانتخابية ، فإنا قد
لتفرقة بين مرحلتى ما قبل الاقتراع وما بعد الاقتراع لتباين سلوك
الفاعلة فى كل من هاتين المرحلتين . ولكن فهم هذا السلوك فى أى
مرحلتين يقتضى المأما بالنظم الانتخابية ومدى كفاءتها فى التعبير عن
إت الحقيقية للناخبين ولهذا قسمنا هذه الدراسة الى المطلب
الآتية :

المطلب الأول : تحليل النظم الانتخابية .

**المطلب الثانى : تحليل سلوك الناخبين والمرشحين فى مرحلة ما قبل
ات .**

**المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين السياسيين والناخبين فى مرحلة
الانتخابات .**

المطلب الأول

النظم الانتخابية

تعتبر قاعدة الاجماع هي النظام الامثل للتعرف على الاختيارات والتفضيلات الحقيقية لأفراد الجماعة ولكنها عسيرة التطبيق واثميا . وعلى العكس فان قاعدة الاغلبية هي الأيسر تطبيقا ولكنها تظل غير مرضية تماما من الناحية النظرية . ولذا تعددت محاولات علماء السياسة والاقتصاد لتقديم نظم انتخابية بديلة . ونقترح من ثم ان نتناول تباعا قاعدة الاجماع ، ثم قاعدة الاغلبية ، وأخيرا النظم الانتخابية البديلة .

١ . ١ قاعدة الاجماع :

يتطلب تطبيق قاعدة الاجماع موافقة كافة افراد الجماعة على أى قرار يتم اتخاذه . فيستطيع أى فرد أن يوقف اتخاذ القرار اذا أبدى اعتراضه عليه . ويتصدر كنوث فيكسيل K.WICKSELL قائمة الاقتصاديين الذين يعتقدون ان قاعدة الاجماع وحدها هي التي تحقق كشف الخيار الاجتماعي لأفراد المجتمع ، ومن ثم التخصيص الامثل للنفقات العامة . ولذا نجده يكتب في عام ١٨٩٦ انه « اذا كان يجب الموافقة على نفقة عامة أيا كان نوعها . . فانه يتعين افتراض ان هذه النفقة تغطي نشاطا مفيدا للمجتمع كله وأن يسلم الجميع بذلك دون استثناء . فاذا لم يتحقق ذلك . . فاننى لا أرى مبررا للاعتقاد بأن هذه النفقة يمكن النظر اليها على اساس انها تشييع حاجة جماعية بالمعنى الدقيق للكلمة . . » (٧). فالتعبير عن الحاجات الجماعية واشباعها عن طريق السلع العامة Public Goods التي تمولها النفقات العامة يتم اساسا من خلال التفضيلات التي يبديها جميع افراد المجتمع دون استثناء عن طريق التصويت الجماعي بالموافقة . وترجع أهمية الاجماع الى انه يشكل قاعدة التصويت الوحيدة التي تقود الى وضع التوازن الامثل — كما حدده باريتو — (٨) بين كميات السلع العامة والانصبة التي تقابلها في العبء الضريبي .

وقد سعى جيمس بوكنان وجوردون تولوك J.BUCHANAN & Gè TULLOCK لتحديد القاعدة المثلى للتصويت لاختيار ممثلى الشفب او لاتخاذ قرار جماعى معين (٩) . ونقطة البداية فى تحليلهما هي ان المشاركة فى النشاط العام فى اطار الجماعة يفرض على الفرد نوعين من النفقات احدهما يقل

WICKSELL (1896), p. 29

(٧)

(٨) وضع باريتو الامثل (او امثلية باريتو) Pareto Optimum هو الوضع الذى يستحيل فيه منح أحد الامراد مزايا معينة دون أن يؤدي ذلك الى الاضرار بفرد آخر .

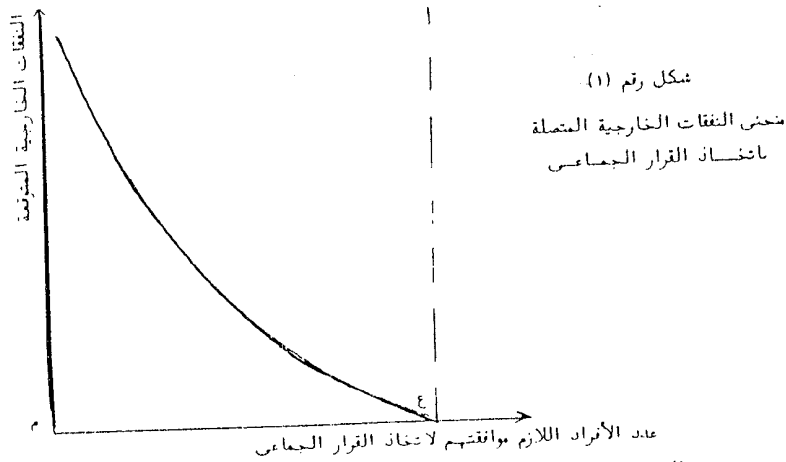
BUCHANAN & TULLOCK (1962), p. 62-76

(٩) انظر :

BUCHANAN & TULLOCK (1975), p. 118-131

مع ارتفاع عدد الذين تلزم موافقتهم لاتخاذ القرار ويزيد بانخفاض هذا العدد ، والنوع الآخر على العكس يزيد مع الاقتراب من قاعدة الاجماع ويقل بالابتعاد عنها والتخفف منها .

ويتمثل النوع الأول في النفقات الخارجية **External Costs** الناجمة من افعال الافراد الآخرين المشاركين في اتخاذ القرار والتي لا يمكن للفرد لتحكم فيها أو الرقابة والسيطرة عليها . فاذا تم تطبيق قاعدة الاجماع فان نذا النوع من النفقات سيتلاشى لأنه سوف يلزم الحصول على رضاء جميع لأفراد لاتخاذ قرار جماعي . فاذا تبين مثلا لأحد الافراد أن مشروع القرار مقترح (أو اختيار أحد المرشحين لتولى مسؤولية عامة) يضر بمصالحه ، انه في ظل قاعدة الاجماع يستطيع بمفرده أن يوقف صدور القرار الذي مترض عليه . فلا يمكن للأفراد الآخرين أن يفرضوا عليه دون تعويض قة خارجية في اطار ممارسة النشاط الجماعي . فقاعدة الاجماع وحدها هي تى تضمن استبعاد كافة النفقات الخارجية المتصلة بالعمل الجماعي . هكذا فان النفقات الخارجية تتناقص مع زيادة عدد الافراد الذين تلزم افقتهم لاتخاذ القرار الجماعي ، وهو ما يوضحه الشكل رقم (١) .



ويمكن التعبير جبريا عن المنحنى السابق على النحو الآتى :

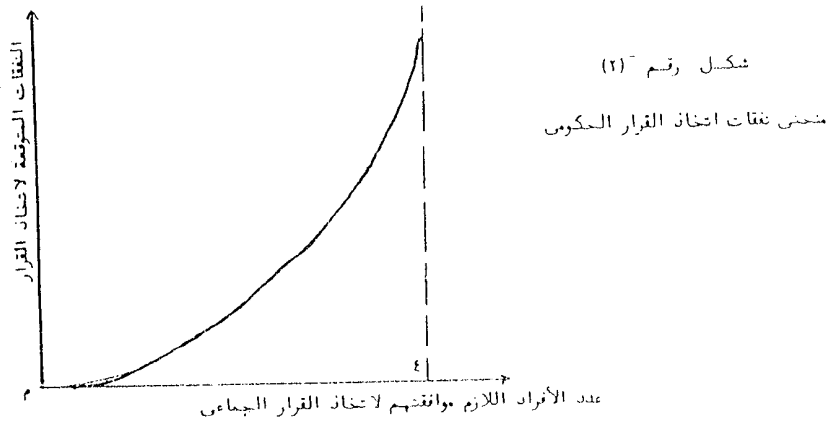
$$N_s = d (e, m)$$

ت تمثل عدد الافراد المنتهين الى الجماعة ا والذين يلزم اخذ موافقتهم دور القرار الجماعي .

و القيمة الحالية للنفقات المتوقعة المفروضة على الفرد س بسبب ال الافراد الآخرين .

أما النوع الثانى من النفقات فهى تشكل نفقات اتخاذ القرار والتي تنجم عن مشاركة الأفراد فى تنظيم النشاط الجماعى . فهذا النشاط يتطلب فى واقع الأمر وقتا ومجهودا يكرس للمناقشات والمفاوضات والمساومات التى تدور بين المشاركين فيه ، وهو ما يترجم فى شكل نفقات تزيد مع ارتفاع عدد الأفراد المشاركين فى اتخاذ القرار . فكلما زاد عدد هؤلاء الأفراد ، كلما زادت صعوبة التوصل الى اتفاق يرضى جميع الأطراف . فأفضل قاعدة تصويت من هذه الناحية هى القاعدة التى تجعل اتخاذ القرار رهنا بإرادة شخص واحد ، وتلك هى قاعدة الدكتاتورية بعينها . فمن المسلم به أن نفقات اتخاذ القرار ترتفع كلما ازدادنا اقترابا من قاعدة الإجماع حيث يتمتع كل فرد بسلطة مساومة متزايدة ، بل أن الفرد فى ظل هذه القاعدة يتمتع بوضع احتكارى يمكنه من فرض شروط المساومة المتعلقة بموافقته على القرار الجماعى المقترح .

وفى ضوء ما سبق يمكن أن نعبر بيانيا عن دالة نفقات اتخاذ القرار على النحو التالى :



وهو ما يعبر عنه جبريا كالآتى :

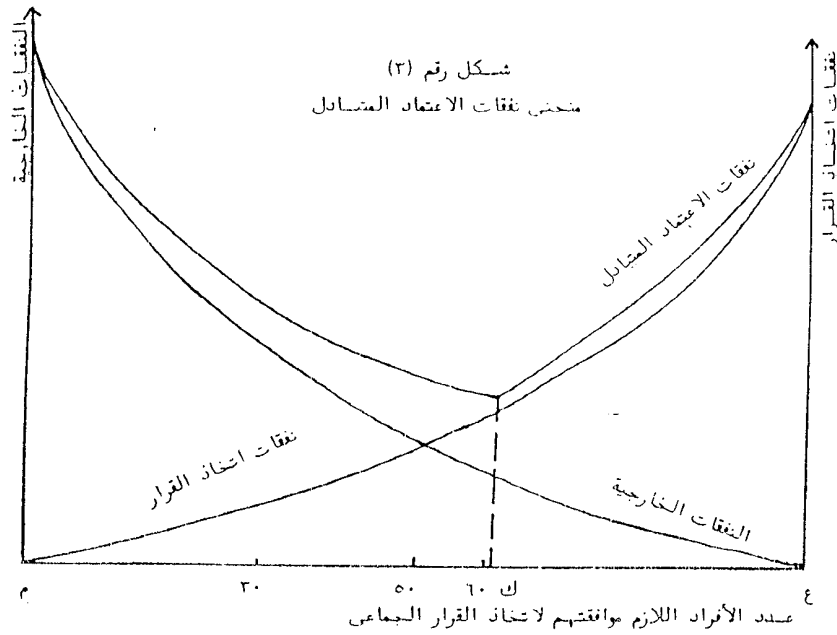
$$ت = د (ع)$$

حيث تمثل ت من القيمة الحالية للنفقات التى يتحملها الفرد س عندما يشارك فى اتخاذ القرارات الجماعية .

ويتبين مما سبق أننا بصدد وجود طائفتين من النفقات تتداخل كل منهما مع الأخرى وتستلزم كل منهما قاعدة تصويت متعارضة مع الأخرى : الإجماع ، أو الدكتاتورية . وإذا فإن الحيل الأهل لا يكمن فى تبنى إحدى القاعدتين وإنما فى اختيار موقف وسط بينهما يتيح تقليل النفقات الإجمالية

المتعلقة باتخاذ القرار — وهي ما يسميها بوكنان وتولوك — نفقات الاعتماد المتبادل interdependence costs إلى أدنى حد ممكن .

ويظهر الشكل رقم (٣) منحنى نفقات الاعتماد المتبادل الذي يشكل مجموع منحني النفقات الخارجية ونفقات اتخاذ القرار .



ويتبين من الشكل السابق أنه بالنسبة لكل فرد فإن قاعدة التصويت المثلى تتحدد في أدنى نقطة في منحنى النفقة الكلية للاعتماد المتبادل ، وهي النقطة التي تستلزم الحصول على موافقة العدد ك من إجمالي الأفراد ع الذين يشكلون الجماعة . ويبقى من الضروري لتقرير قاعدة التصويت المثلى تحديد أين تقع ك في المسافة بين ترك سلطة اتخاذ القرار لفرد واحد (الدكتاتورية التي ترمز إليها م في الشكل رقم (٣) ، وجعل سلطة اتخاذ القرار في يد جميع أفراد الجماعة (قاعدة الأجماع التي ترمز إليها ع في الشكل ذاته) .

ويقود التحليل السابق إلى إظهار نقطة الضعف الرئيسية في قاعدة الأجماع وهي ارتفاع نفقات اتخاذ القرار . فإذا كانت قاعدة الأجماع تضمن المساواة بين النفقات والمزايا الحدية لنشاط الجماعة (الدولة) بالنسبة لكل فرد ، وهو ما يشكل وضعاً مثالياً ، فإنها في الوقت ذاته تتسبب في ظهور نفقات أخرى تتصل بظاهرة المساومة اللازمة لاتخاذ القرار عندما يكون من الضروري الحصول على موافقة جميع أفراد الجماعة . ولذا تبدو قاعدة

الأغلبية أكثر كفاءة لأنها تقلل النفقة الكلية للاعتماد المتبادل . فالزيادة في النفقات الخارجية التي يفرضها التخلي عن قاعدة الإجماع يتم تعويضها غالبا عن طريق تخفيض نفقات المساومة المرتبطة بعملية اتخاذ القرار .

وتجدر الإشارة الى أن تطبيق قاعدة الإجماع يؤدي من الناحية الواقعية الى شلل شبه مطلق في آليات العمل الجماعي لأن الحصول على موافقة جميع افراد الجماعة بشأن القرارات التي تهم مصالحها أمر يكاد يكون مستحيلا لاسيما في المجتمعات الكبيرة المعاصرة . ولذا نجد أن فيكسيل ، ومن بعده بونكان وتولوك ، يقرون بأنه من الواقعي ارتضاء قاعدة « شبه الإجماع » *quasi unanimité* أو « الأغلبية المؤهلة » *majorité qualifié* أو « الأغلبية المدعومة » *majorité renforcé* بدلا من التمسك بقاعدة الإجماع . ولكن يلزم تحديد المقصود فعلا بهذه القاعدة الجديدة . يرى جوردون تولوك في هذا الخصوص أن وقوع النقطة الدنيا في منحى النفقة الكلية (ك في شكل رقم (٣) التي تمثل قاعدة التصويت المثلى عند نسبة الـ ٥١٪ التي تشكل الأغلبية البسيطة سوف يكون مجرد مصادفة . فالأكثر توقعا — وهو ما تحرص عليه بالفعل معظم الدساتير بشأن القضايا الأساسية — هو تطلب نسبة تصويت تتجاوز الأغلبية البسيطة (على سبيل المثال أكثر من ٦٠٪ في الشكل رقم (٣) (١٠) .

غير أننا بصورة عامة لا نجد في الأدب الاقتصادي الحديث محاولات جدية لتحديد أدق لقاعدة التصويت المشار إليها ، وإنما يكتفى بالإشارة — كما فعل تولوك — الى اعتبار أن الأغلبية التي تتجاوز الأغلبية البسيطة (أكثر من ٥٠٪ من الأصوات) تعد أغلبية مؤهلة أو مدعومة ترتفع مزاياها — من وجهة النظر الفردية — كلما ابتعدت عن نسبة الـ ٥٠٪ واقتربت من نسبة الـ ١٠٠٪ . فأغلبية الـ ١٠٠٪ تفوق أغلبية الـ ٥٠٪ تفوق بدورها أغلبية الـ ٥٠٪ . وهكذا ، فالميزة الرئيسية في قاعدة الأغلبية المؤهلة هي أنها « أقرب من الأغلبية البسيطة لعملية اتخاذ القرار في السوق ، وأنها تسمى بشكل أفضل « فردية » *individualism* أعضاء الجماعة » (١١) .

ومن الواضح أن هذا الاتجاه إنما يعبر عن نظرة فلسفية معينة للحياة الاجتماعية والسياسية . فالجماعة مجرد تجمع اختياري للأفراد الذين يتحدون لأشباع حاجاتهم بطريقة مشتركة . وحيث أن هذا التجمع اختياري يحق لكل فرد أن يحمي مصالحه الخاصة من الضرر الذي قد يصيبها من قبل الأعضاء الآخرين في الجماعة . ويتم ذلك من خلال اعطاء الحق لكل فرد — في ظل قاعدة الإجماع — لأن يعترض على أي اقتراح يتعارض مع مصالحه .

TULIOCK (1978), pp. 53-58
HERBER (1967), p. 65

(١٠) انظر :
(١١) انظر :

والأسلوب السياسي، الوحيد للتوصل الى قرار جماعى هو المناقشة والاقناع والمساومة الاختيارية بين الأفراد من أجل الوصول الى حل وسط يرتضيه الجميع . وإذا كان تطبيق قاعدة الإجماع يشكل صعوبة بسبب النفقة العالية للوقت والمساومات اللازمة لاتخاذ القرار ، فإن الحرص على حماية فردية أعضاء الجماعة - ومن ثم تقليل النفقات الخارجية التي تصيب كل فرد على حدة - يتطلب تطبيق قاعدة تصويت قريبة من قاعدة الإجماع . وهذه النظرة للمجتمع والآليات اتخاذ القرار الجماعى تختلف عن نظرة التيار الرئيسى لعلماء السياسة والاقتصاد الذى يحبذ الأخذ بقاعدة الأغلبية .

٢٠١ قاعدة الأغلبية :

يقتضى تناول قاعدة الأغلبية بيان مضمونها وأساسها من ناحية ، والتعرض لأهم الظواهر المرتبطة بها مثل الأغلبية الدورية والمساومات الانتخابية من ناحية أخرى .

١٠٢٠١ مضمون وأساس قاعدة الأغلبية :

المقصود بقاعدة الأغلبية هو اعتبار القرار أو المرشح الذى يحظى بموافقة القسم الأكبر من جماعة معينة ملزمة لكافة أعضاء هذه الجماعة بمن فيهم هؤلاء الذين اعترضوا عليه . وفى تاريخ الفكر السياسى نجد أن جان جاك روسو J.J. ROUSSEAU يقبل بمبدأ الأغلبية بشرط أن يسبق ذلك انضمام المواطنين جميعاً باختيارهم الى عقد اجتماعى Contrat social وتوقيعهم بالاجماع على ميثاق اجتماعى Pacte social يضع فيه كل فرد شخصه وقوته تحت لواء الإدارة العليا suprême direction للارادة الجماعية volonté générale . ويصبح جزء لا يتجزأ من المجموع (١٢) . وفى السنوات الأخيرة ، يتجه عدد متزايد من الاقتصاديين على رأسهم جيمس بوكنان للمناداة بأن يقر أفراد المجتمع بالتراضى دستورا يحدد القواعد الأساسية والخطوط العريضة للسياسات العامة للأمة بما فيها الخيارات الاقتصادية الرئيسية ، ويكون هذا الدستور ملزماً للأغليات التى تشكل الحكومات خلال فترة زمنية معينة (١٣) . ويجد بوكنان فى ذلك حلاً توفيقياً بين ما أثبتته فيكسيل من ارتباط الكفاءة المثلى بتطبيق قاعدة الإجماع ، والصعوبات العملية التى تحد من إمكانية تطبيق هذه القاعدة بشكل يومى (١٤) .

وفى ظل الأفكار السابقة فإن الأغلبية تستند الى شرعية مصدرها اجماع سابق عليها . فهى محكومة بالاطار العام الذى رسمه هذا الإجماع ، وأن تميزت بسرعة وانخفاض نفقات اتخاذ القرار . وهنا تبدو قاعدة الأغلبية

ROUSSEAU (1971), p. 116

BUCHANAN (1987), pp. 243-250

BUCHANAN (1988), pp. 135-139

BUCHANAN (1987), pp. 246-248

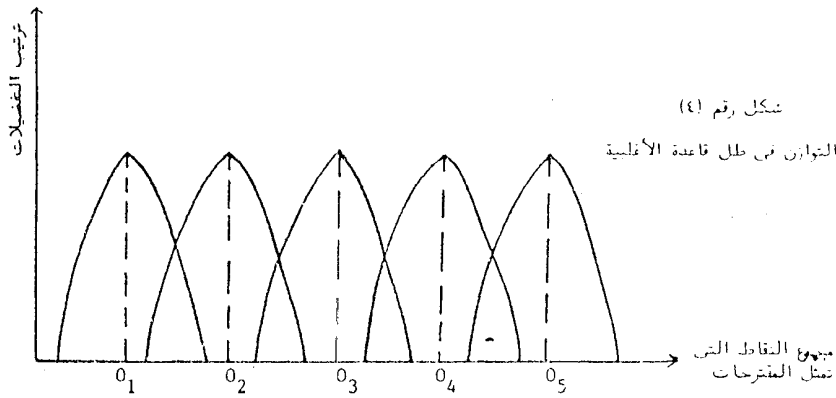
(١٢) انظر :

(١٣) انظر على سبيل المثال :

(١٤) انظر على وجه الخصوص :

مجرد بديل محدود ومقيد للقاعدة الأصلية في التعبير عن الإرادة الجماعية أى قاعدة الإجماع . ومع ذلك فكما يلاحظ ريتشارد ماس R.MUSGRAVE فان استقراء الحياة السياسية المعاصرة القائمة على اتخاذ القرارات بالأغلبية يظهر أن نتائج اعتماد هذه لقاعدة في التصويت مرضية الى حد بعيد(١٥) .

وقد اثبت بلاك D.BLACK أن اختيار قاعدة الاعلبيية يكون مرضيا في حالة وجود ترتيب لتفضيلات شخصية أحادية القمة single-peaked unanimous الحالة الأكثر شيوعا . ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال الشكل رقم (٤)(١٦) .



ووفقا لهذا الشكل ، فان النقطة تمثل وضع التوازن . فلو قمنا على سبيل المثال باختيار النقطة فسوف يكون هناك في ناحية ثلاثة أشخاص يرغبون في اختيار اقتراح أكثر ضعفا وفي ناحية أخرى شخص واحد يرغب في اقتراح أكثر قوة ، بينما في ظل اختيار النقطة سوف يكون هناك شخصان في كل جانب . ومن المتوقع أن يتفق أنصار الحلين و على القبول بالوضع دون تضحية كبيرة من جانب أى منهما . ومن ثم فان النقطة تكون النقطة المفضلة من قبل الأغلبية . ولذا يؤكد بلاك أن قاعدة الاغلبية تقود الى تحديد وضع أمثل وسيط يشكل البديل المفضل للأفراد الذي يميل بفطرته الى الاقتراب من الموقف الوسط لمجموع المشاركين في اتخاذ القرار .

غير أن نظرية بلاك قد تعرضت لنقد العديد من الاقتصاديين لأنها تقوم على بعد واحد ، وتفترض أن الناخب مستقر على خيار وحيد ، وأنه لا يسلك في تعبيره عن هذا الخيار سلوكا استراتيجيا يظهر فيه غير ما يبطن ، فضلا

MUSGRAVE (1959), p. 125

(١٥)

BLACK (1958), p. 15

(١٦)

عن ان هذه النظرية تفترض دائما ان عدد الناخبين فردى وليس زوجيا حتى يتسنى تحديد الخيار الاوسط .

والواقع ان قاعدة الاغلبية رغم ما يترتب عليها من مزايا خاصة فيما يتعلق بتخفيض النفقات وسرعة اتخاذ القرار ، الا انها ترتبط بطواهر سياسية تثير الكثير من التحفظات مثل الاغلبية الدورية والمساومات الانتخابية .

٢٠٢٠١ ظاهرة الاغلبية الدورية :

لقد اشار الماركيز دى كوندرسيه Marquis de Condorcet منذ اكثر من مائتى عام الى وجود متناقضة تنشأ عن تطبيق قاعدة الاغلبية . ولتوضيح ذلك نفترض ان هناك ثلاثة ناخبين هم ابراهيم وعلى ومحمد ، وان هناك ثلاثة خيارات (او مرشحين) يرمز اليها (او اليهم) بالحروف ا ، ب ، ج ، وان هؤلاء الناخبين سوف يرتبون خياراتهم (او مرشحينهم) على النحو الآتى :

ابراهيم ا ب ج

على ب ج ا

محمد ج ا ب

في ظل هذا الافتراض نلاحظ انه اذا قارنا على التوالى بين كل اثنين من الخيارات المعروضة (ا في مقابل ب ، ب في مقابل ج ، ج في مقابل ا) فان ابراهيم يفضل ا على ب ، وعلى يفضل ب على ج ، على حين يفضل محمد ج على ا . وعلى المستوى الجماعى لا توجد امكانية لاتخاذ قرار لان اغلبية الثلثين سوف تعترض على مثل هذا القرار . فعلى ومحمد سوف يعارضان الاقتراح ا الذى يفضله ابراهيم ، وسوف يعارض ابراهيم ومحمد الاقتراح ب الذى يفضله على ، ونفس الشيء بالنسبة للاقتراح ج الذى يفضله محمد حيث لن يسمح ابراهيم وعلى بتمريره . ويطلق على هذه المعضلة « متناقضة كوندرسيه » Condorcet Paradox . وقد قام الاقتصادي الامريكى كينيث ارو K. ARROW بابراز هذه المتناقضة واثباتها رياضيا ليؤكد ان تطبيق قاعدة الاغلبية لا يسمح وحده ، بدون تدخل تحكى او قيام مساومات بين الناخبين واتجار في الاصوات ، بتحقيق التوازن والتوصل الى حل ناجح لمشكلة اتخاذ القرار الجماعى . لقد اثبت ارو في الواقع ان الشروط العامة التى تحكم قاعدة الاغلبية (وهى تعدد الناخبين ، والحرية في ترتيب افضلية الخيارات ، والاستقلال في مواجهة الخيارات الخارجية ، وغياب الدكتاتورية ، والبحث عن ترتيب جماعى للتفضيلات يحقق الوضع الامثل) متعارضة ومن المستحيل ان تتوافق جنبا الى جنب اذا كانت الخيارات المعروضة على الناخبين اكثر

من اثنين (١٧) .

وللخروج من هذا المأزق ، تنشأ عادة سلسلة من المساومات والتحالفات بين الناخبين ، لتشكيل اقلية فائزة ، وهي تحالفات عادة ما تكون مؤقتة وغير مستقرة . ولتوضيح ذلك نفترض أن ناخبينا الثلاثة ابراهيم وعلى ومحمد يتعين عليهم اتخاذ قرار بشأن توزيع منحة مقدارها ألف جنيه على أساس قاعدة التصويت بالأغلبية . فإذا تمسك كل منهم بأن يستأثر لنفسه بالمبلغ الإجمالي للمنحة فلن يستطيع أحد منهم أن يحصل على الأغلبية وسوف يستحيل صدور قرار جماعي بهذا الصدد ، وإذا قبلوا بقسمة متساوية فلن يزيد نصيب أي منهم على الثلث . أما إذا اتفق ابراهيم وعلى على تقسيم المنحة بينهما وجاهدها على أساس أن يحصل الأول على ٦٠٪ والثاني على ٤٠٪ فإن كلاهما يستفيد من هذا التحالف عند التصويت الذي يقود الى اصدار قرار توزيع المنحة بأغلبية الثلثين . ولكن يمكن لمحمد أن يكسب كثيرا لو اقتنع على بأن يتحالف معه مقابل قسمة مبلغ المنحة بالتساوي بينهما ليحصل كل منهما على ٥٠٪ من المبلغ الإجمالي .

غير أن ابراهيم يستطيع بدوره مساومة على على التحالف معه بدلا من التحالف مع محمد مقابل أن يحصل هو على ٤٥٪ وأن يترك لمحمد ٥٥٪ مما يحقق مصلحة اكيدة للأخير بالمقارنة مع تحالفه السابق مع محمد ، وهكذا دواليك . فلكي يمكن تطبيق قاعدة الأغلبية واقعيا لابد من أن نتوقع تخطي الناخبين عن خياراتهم الأولية وسلوكهم سلوكا استراتيجيا قائما على المساومة والتحالف وتجارة الأصوات لتحقيق أكبر نفع وأدنى ضرر من وراء صدور القرار الجماعي . ويترتب على ذلك - خاصة في المسائل المتعلقة بإعادة توزيع الدخول والثروات أو حتى توزيع النفوذ - نشأة وتوالد دورات متوالية من التحالفات والتحالفات المضادة للحصول على الأغلبية . فهذه الأخيرة بطبيعتها دورية ومتغيرة وليست ثابتة . ولا شك في أن ظاهرة الأغلبية الدورية cyclical majority تنشأ أساسا بسبب تعارض مصالح الناخبين خاصة فيما يتعلق بمسائل إعادة التوزيع . ولذا أظهرت العديد من الدراسات أن ظاهرة الأغلبية الدورية تقل مع زيادة عدد الأفراد الذين يعبرون عن تفضيلات متماثلة أو متشابهة ، بينما يزيد احتمال وقوع هذه الظاهرة مع زيادة عدد الناخبين الذين يتسمون بتفضيلات متباينة ورؤية متفاوتة للمسائل المطروحة . وكذلك يرتفع احتمال وقوع هذه الظاهرة مع زيادة عدد المقترحات المعروضة للتصويت ، كما يرتفع على الأخص مع زيادة فرص قيام المساومات والتحالفات الانتخابية .

ARROW (1951), chapter 7

ARROW (1975), pp. 77-106

(١٧) انظر :

SAMUELSON (197), pp. 107-117

ATTALI (1981), pp. 63-68

٢٠٢٠١ ظاهرة المساومة الانتخابية :

ترتبط ظاهرة المساومة الانتخابية logrolling أو تجارة الأصوات vote trading بقاعدة الأغلبية لأنها لا توجد في ظل قاعدة الإجماع . ففي حالة الأخذ بهذه القاعدة الأخيرة ، لا يجد الفرد نفسه مضطرا لمساومة الآخرين لتقليل الضرر الذي يصيبه من وراء القرار الجماعي لأنه يستطيع حده منع صدوره بمجرد الاعتراض عليه. ولذا يؤكد بيرنهولز BERNHOLZ ، احتمال حصول المساومة الانتخابية يزيد عندما تنخفض نسبة الناخبين المطلوبة لصدور القرار الجماعي (١٨). فهي تزيد في ظل قاعدة الأغلبية بسيطة (أكبر أغلبية متحققة أيا كانت نسبتها) عنها في ظل قاعدة الأغلبية المطلقة (أكثر من مجموع الأصوات) عنها في ظل قاعدة الأغلبية المؤهلة (مجموع الأصوات) .

وتتقود المساومات الانتخابية الى ظهور تحالفات بين اقلية الناخبين يجعلها قادرة على تشكيل الأغلبية الفائزة في التصويت . وعلى نحو أبسط، ن مصطلح المساومة الانتخابية يعنى على مستوى الأفراد أن يصوت زيد لصالح قرار يهم عمرو في مقابل أن يصوت عمرو لصالح قرار يدافع عنه زيد . يمكن بطبيعة الحال أن نجد نفس السلوك لدى الجماعات والأحزاب السياسية . وهو سلوك شائع في الحياة السياسية في الديمقراطيات ناصرة . وقد تكون المساومة صريحة كأن يتفق نواب الحزب (ب) مع نواب حزب (ج) - وكلاهما يشكل وحدة اقلية في البرلمان ولكنهما يشكلان معا أغلبية المطلقة للأصوات - على أن يصوت نواب الحزب الثاني لصالح منح الحزب الأول لرئاسة احدى اللجان البرلمانية مقابل تصويت نواب حزب الأول لصالح مرشح الحزب الثاني لرئاسة لجنة برلمانية أخرى . نتيجة لمقايضة الأصوات هذه فإن مرشحى الحزب (أ) الحائز على الأغلبية سيطرة في البرلمان لهاتين اللجنتين سوف يرسمان عند التصويت . وقد ن المساومة ضمنية كأن تقدم احدى الحكومات التي تنتمى لحزب يحوز بية بسيطة في البرلمان مشروع قانون لتمويل برنامج للأشغال العامة منها العديد من المشروعات في مناطق نفوذ أحد احزاب الأقلية لاغرائه ، التصويت بالموافقة على القانون الجديد .

ويوجه للمساومة الانتخابية الانتقاد ، وينظر اليها كسلوك غير أخلاقي ، ربما القوانين في بعض الدول . ومع ذلك فهي سلوك شائع ومن المستحيل ساء عليه طالما استمر الأخذ بقاعدة الأغلبية (١٩). وقد أظهرت بعض أسات أنه في مسائل النفقات العامة واعادة التوزيع ، تؤدي المتاجرة في

BERNHOLZ (1973), p. 92

TULLOCK (1978), pp.48-54

(١٨) انظر :
(١٩) وانظر في شروط تحقق المتاجرة بالأصوات وتأثيرها على نتيجة التصويت :
HAEFELE (1971), p. 350

الاصوات في كثير من الاحيان الى زيادة اعباء الدولة وتجاوز النفقات للمنافع المترتبة على بعض المشروعات . فالنفقة الاجتماعية كثيرا ما تتجاوز المنفعة الاجتماعية الاجمالية عندما تجرى متاجرة بالاصوات لتمرير بعض القوانين او التعديلات التشريعية وهو ما لا يحقق الوضع الاجتماعى الأمثل . كذلك فان المساومات الانتخابية وما يترتب عليها من تحالفات بين الاقلية تؤدي عادة الى الاضرار بمصالح الاغلبية (٢٠) .

ومع ذلك قد تقود المساومة الانتخابية الى نتائج اجتماعية أفضل من النتائج التى يقود اليها تطبيق قاعدة الاغلبية بدون مساومة . ولكن ذلك يتوقف على طبيعة المسائل المعروضة من ناحية وعلى قوة او شدة intensity التصويت من ناحية اخرى . ولنوضح ذلك من خلال مثال نعود فيه الى ناخبينا الثلاثة ابراهيم وعلى ومحمد حيث نفترض انهم يعبرون عن تفضيلاتهم ازاء اقتراحين مختلفين ، وانه يلزم تحقق اغلبية الناخبين لمرور احد هذين الاقتراحين . ولن نكتفى هنا بالتعبير عن موقف كل ناخب من حيث القبول او الرفض ، وانما سوف نعبر كميا عن درجة تفضيله لكل اقتراح (او بتعبير آخر مقدار المنفعة التى يتوقع ان يحصل عليها من وراء تطبيق كل اقتراح) .

الاقتراح (ب)

{ —

{ —

١٠

الاقتراح (ا)

{ —

١٠

{ —

ابراهيم

على

محمد

في هذا المثال تظهر الأرقام مقدار التفسير في منفعة كل ناخب اذا تم اقرار كل اقتراح من الاقتراحين المعروضين . وهذا يعنى انه اذا لم ينجح أى اقتراح في الحصول على الاغلبية فانه لن تتغير منفعة أى ناخب . واذا عرض كل اقتراح على حدة فانه لن يحوز الاغلبية حيث سيوجد في كل مرة معارضين في مقابل مؤيد واحد . غير انه توجد في حالة عرض الاقتراحين معا مصلحة لعلى ومحمد في ان يقايضا صوتيهما لتمديد الاقتراحين معا : فيصوت محمد لصالح على عند عرض الاقتراح (ا) مقابل ان يصوت على لصالح محمد عند الاقتراح (ب) . هذه النتيجة تحسن المنفعة الكلية لكل من على ومحمد

(٢٠) انظر على سبيل المثال :

RIKER & BRAHMS (1973), pp. 1235-1247

TULLOCK (1959), pp. 571-579

SCHWARTZ (1975), pp. 101-109

BERNHOLZ (1974), pp. 49-61

(+ ٦) ولكنها تحسن ايضا المنفعة الكلية للجماعة المشكلة من الناخبين الثلاثة بافتراض ان منفعة كل منهم قابلة للمقارنة مع منفعة الآخر . فهذه المنفعة الكلية سوف تكون ايجابية في حالة تمرير الاقتراحين (+) على حين انها في حالة عدم وجود مقايضة للأصوات ستكون سلبية (-) .

غير ان النتيجة السابقة مرهونة بأن يكون تعبير كل فرد عن تفضيلاته تعبيرا صادقا ، وألا يكون سلوكه في ذلك قائما على حساب استراتيجي يظهر فيه غير ما يبطن . فالناخب يستطيع اذا غير من تفضيلاته التي يعلنها بشأن اقتراح معين ان يؤثر على تبنى الجماعة لاقتراح آخر ، ومن ثم يستطيع زيادة منفعته عن طريق اعطاء معلومات مزيفة عن درجة شدة أو قوة تفضيلاته أثناء المساومة السابقة على التصويت . والناخب اذا يفعل ذلك انما يتوقع ان يسلك الناخب الآخر السلوك ذاته ، الامر الذي يجعل قياس المنفعة الحقيقية العائدة على كل ناخب من وراء مقايضة الاصوات مسألة معقدة وتكاد تكون مستحيلة .

ويعد التحكم في جدول الأعمال من الامور التي تؤثر أيضا على المساومات الانتخابية وما تقود اليه من تغير مستمر في شكل الأغلبية (ظاهرة الأغلبية الدورية) . فرئيس الجمعية الوطنية أو البرلمان يستطيع عن طريق التحكم والتلاعب في الطريقة التي يتم بها ترتيب وعرض المسائل المعروضة للتصويت ان يؤثر الى حد بعيد في نتيجة عمليات المساومة والتحالفات التي تنشأ عنها (٢١) .

ومن الملفت للانتباه ان تحليل ظاهرة المساومة الانتخابية ظل حتى الآن نظريا حيث لا يوجد في الأدب الاقتصادي محاولات لقياس هذه الظاهرة واقعا في الجمعيات الانتخابية والمجالس النيابية التي تطبق قاعدة الأغلبية . ولكن استثناء من ذلك ، قامت دراسة حديثة بتحليل اتجاهات التصويت في الكونجرس الأمريكي بشأن المسائل الزراعية ، وخلصت من ذلك الى ان المشرعين الأمريكيين يقاوضون اصواتهم ، وان سلوك المساومة الانتخابية منتشر في الكونجرس ولجانه المختلفة ، وأنه أكثر تأثيرا على نتيجة التصويت من الانتماء الأيديولوجي للمشرعين (٢٢) .

وازاء انتشار ظاهرتي المساومة الانتخابية والأغلبية الدورية وما يترتب عليهما من نتائج سلبية خاصة الضرر الذي يصيب الأغلبية وعدم الاستقرار ، فان بعض علماء السياسة والاقتصاد قد اقترحوا نظما انتخابية أخرى تتضمن تطويرا لقاعدة الأغلبية بصورتها الدارجة .

(٢١) انظر :

MUELLER (1982), p. 51

(٢٢)

STRATMANN (1992), pp. 1169-1174

٣٠١ النظم الانتخابية البديلة :

يمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين من النظم الانتخابية التي تقترح كبديل لنظام الأغلبية التقليدي . الفئة الأولى تتضمن نظام قائمة التمثيل النسبي والنظم القريبة منه . أما الفئة الثانية فتتضمن مجموعة من النظم المبتكرة التي تسعى للكشف عن التفضيلات الحقيقية للأفراد وعلى الأخص قياس درجة شدة التصويت .

١٠٣٠١ نظام القائمة النسبية :

أساس هذا النظام هو تجميع المرشحين في قوائم تتضمن كل منها عددا مساويا للعدد الكلى للمقاعد في الجمعية أو المجلس النيابي . ويصوت الناخب لصالح إحدى هذه القوائم . وبحسب عدد المرشحين الفائزين من كل قائمة عن طريق قسمة نسبة الأصوات التي حصلت عليها إلى اجمالي عدد المقاعد . ولهذا النظام عدة مزايا أبرزها انه يعكس بصورة أصدق خيارات الناخبين والوزن النسبي الذي يمنحونه لسائر المرشحين . ولتوضيح ذلك نفترض أن مرشحي الحزب الرئيسي الذي يشكل الأغلبية قد نجحوا في كافة الدوائر بحصول كل منهم على نسبة تتراوح بين ٥٠٪ و ٥٥٪ من اجمالي عدد الأصوات . في هذه الحالة ووفقا لقاعدة الأغلبية التقليدية سوف يحتل ممثلو هذا الحزب كافة مقاعد المجلس النيابي ، ولن يكون للمعارضة أي وجود في هذا المجلس رغم أنها حازت على نسبة مئوية تراوحت بين ٤٥٪ و ٤٩٪ من اجمالي الأصوات . أما في نظام القوائم النسبية فان كل قائمة سوف تحتل المقاعد التي تتناسب فقط مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها مما يسمح بوجود أقلية نيابية تعبر عن آراء الناخبين الذين صوتوا لصالحها . ولذا فانه من وجهة نظر الاقتصاديين الذين يفضلون قاعدة الإجماع مثل فيكسيل ، فان نظام التصويت النسبي يعد الأقرب إلى الوضع الأمثل لأنه يحتفظ للأقلية امكانية التعبير عن آرائها في الجمعية أو المجلس النيابي بما يعادل وزنها النسبي ، ومن ثم يقلل مخاطر النفقات الخارجية . فلا توجد في الواقع قائمة منتصرة كليا وأخرى مهزومة تماما ، وإنما مجرد تفاوت في الحصول على تأييد الناخبين . ويمكننا أن نضيف إلى مزايا هذا النظام انه يؤدي إلى اختفاء مفهوم السلوك الاستراتيجي لدى الناخبين لأن كلا منهم يدرك أن لصوته قيمة لأنه يؤثر في النتيجة النهائية لتوزيع المقاعد بين القوائم ، ومن ثم لن تجديه كثيرا المضاربة بصوته في ظل توقعاته للسلوك الانتخابي الذي ينتهجه بقية الناخبين .

ورغم المزايا السابقة ، فان نظام التمثيل النسبي يعيبه أنه يقوى سلطة الأحزاب لأنها تتحكم في تشكيل القوائم وترتيب المرشحين فيها ، وبالتالي فانه يضعف إلى حد بعيد الصلة المباشرة التي تربط النائب بالناخبين الذين صوتوا لصالحه ، ويجعل ولاء النواب ينصرف أساسا إلى قيادات الأحزاب دون جماهير الناخبين . كذلك فان هذا النظام يقود عملا إلى توزيع المقاعد النيابية إلى مجموعة واسعة من الأحزاب بدون أغلبية صريحة لأي منها ،

ومن ثم لا يكون من السهل تشكيل حكومة تحظى بتأييد اقلية النواب . واذا ما تم اقامة تحالف بين احزاب الاقلية لتشكيل وتأييد مثل هذه الحكومة ، لانه سرعان ما ينهار وتسقط الحكومة او تعجز عن صياغة برنامج حكم مستقر ومتناسق يحظى برضاء كافة هذه الاحزاب . ولذا فان التطبيقات العملية لهذا النظام في اوروبيا وغيرها قد اظهرت مساوئه التي يمكن اختصارها في ثلاثة امور : قيادات حزبية مهيمنة ، برلمانات منقسمة ، وحكومات ضعيفة .

١٠٣٠١ النظم الساعية لقياس درجة قوة تفضيلات الناخبين :

تعددت اقتراحات المفكرين والاقتصاديين الداعية للاخذ بنظم انتخابية اكثر كفاءة من نظام الاغلبية التقليدي في الكشف عن التفضيلات الحقيقية للناخبين . وسوف نكتفي في هذا الاطار بعرض مختصر لثلاثة من هذه النظم المقترحة .

١٠٣٠١ اقتراحى بوردا ودو لابلاس :

اقترح المفكر الفرنسى شارل بوردا J.C. BORDA عام ١٧٨١ م نظاما اقتراعيا قائما على منح الناخب للمرشحين (او الاقتراحات) درجة تتراوح بين ١ و ٥ وفقا للترتيب الآتى :

— المرشح الذى يأتى فى مقدمة تفضيلات الناخب يحصل على درجة مقدارها ٥ (او ٥ درجات فى حالة وجود ٥ مرشحين)

— المرشح الذى يأتى فى المرتبة الثانية من تفضيلات الناخب يحصل على ٤ (او ٤ درجات فى حالة وجود ٥ مرشحين) وهكذا ..

— المرشح الذى يأتى فى المرتبة الأخيرة من هذه التفضيلات يحصل على درجة واحدة .

وبعد ذلك يتم تجميع النقاط التى حصل عليها كل مرشح لدى جميع الناخبين ويعلن فوز المرشح الذى حصل على أكبر عدد من النقاط .

وهذا الاقتراح شبيه بأخر اقترحه الماركيز دو لابلاس Marquis de Laplace وفيه يعطى الناخب للمرشح الذى يضعه فى المرتبة الأخيرة نقطة واحدة ، فى حين يعطى للمرشح الذى يضعه فى المرتبة قبل الأخيرة نقطتان وهكذا .. الى ان يعطى للمرشح الذى يأتى فى المقدمة أكبر عدد من النقاط . وبحساب اجمالى النقاط لكافة المرشحين بعد فرز أصوات كافة الناخبين يعلن فوز المرشح الذى جمع أكبر عدد من الاصوات (٢٣) .

ولكى يظهر الفارق من الناحية العملية بين نظام الأغلبية والنظام المقترح هنا فإننا سوف نفترض أن هناك ٥ ناخبين و ٣ مرشحين هم أ ، ب و ج ، وأن كل ناخب سيقوم بترتيب المرشحين من حيث درجة تفضيله لهم على النحو الآتى :

الناخب الأول الناخب الثانى الناخب الثالث الناخب الرابع الناخب الخامس

ب	ب	أ	أ	أ
ج	ج	ب	ب	ب
أ	أ	ج	ج	ج

وفقا لقاعدة الأغلبية فإنه بمقدور الناخبين الثلاثة الأوائل فرض اختيارهم على الناخبين الآخرين . فيفوز أ رغم أنه يأتى فى المرتبة الأخيرة فى تفضيلات الناخبين الآخرين . أما وفقا لاقتراحى بوردا ود لابلاس ، فإن المرشح ب هو الذى يفوز لأنه يحصل على أكبر عدد من النقاط (٢ نقطة مقابل ١١ نقطة يحصل عليها أ و ٧ نقاط يحصل عليها ج) ، وبالتالي يمثل الاختيار الوسط لمجموع الناخبين .

١ . ٣ . ٢ . ٢ نظام التصويت بالنقاط :

يجد هذا النظام فكرته الجوهرية فى اقتراحى بوردا ود ولابلاس ولكنه أكثر مدى منها فى السعى لقياس تفضيلات الناخبين . ويتمثل مضمون نظام التصويت بالنقاط point voting فى منح كل ناخب عددا معينا من النقاط وترك الحرية له لتوزيعها على المرشحين المختلفين (أو الاقتراحات المختلفة) كيفما شاء . وميزة هذا النظام فى رأى ريتشارد ماسجرىف أنه أفضل وسيلة متاحة عمليا للتعرف على الخيارات الحقيقية للناخبين (٢٤) . غير أن ذلك يفترض بطبيعة الحال أن تعبير هؤلاء عن خياراتهم عن طريق التصويت بالنقاط صادق وخال من السلوك الاستراتيجى ، كما يفترض أن الناخبين يملكون القدرة على التعبير عن خياراتهم كحيا والتحديد الدقيق لعدد النقاط التى يستحقها كل مرشح . ومن الجلى أن تطبيق ذلك سوف يكون من الصعوبة بمكان بالنسبة الناخبين الذين يتمتعون بوعى كبير وثقافة واسعة ورشادة فى السلوك ، فماذا عن غالبية الناخبين الذين لا يتمتعون بهذه الخصائص ؟ ولذا فإن فرصة التطبيق العملى لهذا النظام ضيقة للغاية ، ومحصورة فى التصويت فى جمعيات انتخابية ذات نوعية خاصة .

(٢٤) انظر :

MUSGRAVE (1959), pp. 130-131

MUSGRAVE & MUSGRAVE (1973), pp. 58-91

١ . ٣ . ٢ . ٣ . التصويت المرتبط بالدفع :

تتمثل هذه الفكرة التي تسمى « عملية الكشف عن الطلب » Demand Revealing Process في ربط التصويت بالاستعداد لدفع ضريبة معينة . فالهدف هنا هو الحصول على معلومات صادقة عن تفضيلات الأفراد الحقيقية بالنسبة للاقتراحات المعروضة ، وقياس درجة عمق هذه التفضيلات . وكما أشرنا سابقا ، فإنه في طرق التصويت المعتادة لا يكشف الفرد إلا عن معلومات محدودة جدا عن طبيعة تفضيلاته حين يحدد فقط من هو المرشح ، أو ما هو الاقتراح الذي يفضل أكثر من غيره دون أن يستطيع بيان الدرجة التي يفضلها بها مقارنة بالمرشحين الآخرين أو بالقرارات الأخرى . أما في هذا الاقتراح الذي صاغه نيكولاس تيدمان وجوردون تولوك ، فإن التصويت مرتبط بدفع ضريبة معينة مما يجعل بالإمكان التعرف تقريبا على منحنى طلب الفرد — ومن ثم منحنى طلب الجماعة ككل — على السلاح العامة . فوفقا لفكرة التصويت المرتبط بالدفع يطلب ، من كل فرد أن يحدد « الثمن » الذي يكون مستعدا لدفعه لتأمين حصول الجماعة التي ينتمى إليها على الحل solution (أو الخدمة) الذي يقبله أكثر من غيره ، وبعدها يتم جمع كافة الإجابات ، واعتبار الحل الذي حصل على أعلى « ثمن كلي » هو الفائز . وفي الوقت ذاته يتم حساب الأثر الذي كان يمكن أن يترتب على النتيجة النهائية فيما لو امتنع كل من الناخبين عن ابداء تفضيلاته . فإذا تبين أن ابداء الناخب لتفضيلاته الكمية قد أدى إلى تغير النتيجة مقارنة بحالة امتناعه عن التصويت ، فإنه يتم مطالبته بدفع ضريبة يتم حسابها في ضوء الفارق الذي يوجد بين القيمتين (القيمة التي حسبت في ضوء ابدائه لتفضيلاته أثناء التصويت والقيمة التي حسبت بدون تصويته) (٢٥) .

والميزة الرئيسية في هذا الاقتراح هو أنه يحد من السلوك الاستراتيجي الذي قد يلجأ إليه الأفراد عند كشفهم عن تفضيلاتهم لأن هناك عبئا ماليا يتحملونه عند الاعلان عن أي تفضيل غير حقيقي . كذلك فإنه يقود إلى تعزيز كفاءة السياسات الجماعية لأنه يمنح المواطنين كمية ونوعية من سلع عامة تكون أكثر اقترابا من الهيكل الحقيقي لحاجاتهم وتفضيلاتهم . ولكن يعيب هذا الاقتراح ، كما هو الشأن بالنسبة للاقتراحين السابقين ، صعوبة تطبيقه من الناحية العملية ، وأن مثل هذا التطبيق سوف يقتصر بالضرورة على بعض المقترحات ذات الطبيعة الخاصة والمحدودة . ومن ذلك على سبيل المثال تصويت السكان المحليين على اقتراحات بمشروعات عامة يتحملون مباشرة العبء الكلي أو الجزئي لتمويلها .

(٢٥) انظر :

TUDMAN & TULLOCK (1976), pp. 1145-1160

المطلب الثانى

تحليل سلوك الناخبين والمرشحين فى مرحلة

ما قبل الانتخابات

فى اطار هذا المطلب سوف نتناول على التوالى الخطوط العامة للتحليل الاقتصادى لسلوك كل من الناخبين والمرشحين فى الفترة السابقة مباشرة على اجراء الانتخابات واثنا اجرائها .

١٠٢ . تحليل سلوك الناخبين :

لا شك فى ان تأثير تصويت اى ناخب بمفرده على نتيجة الاقتراع سوف يكون هامشيا للغاية . فاحتمال ان يؤدى هذا التصويت وحده الى تغير نتيجة الاقتراع وفوز مرشح بدلا من آخر هو احتمال ضئيل تماما . ومن هنا يثير الاقتصاديون مسألة « مفارقة التصويت » voting paradox فالسلوك الرشيد rational من جانب الناخب الفرد يقتضى منه ان يمتنع عن الذهاب الى مقر الاقتراع لان ذلك الامتناع سوف يجنبه على الاقل نفقة الانتقال وخسارة الوقت ، خاصة وان ذهابه للدلاء بصوته لن يؤثر فى الاغلب على نتيجة الاقتراع . ورغم ذلك فاننا نجد نسبة كبيرة من الناخبين تحرص على الذهاب الى صناديق الاقتراع للدلاء بصوتها رغم عدم الزامها قانونا فى بلاد عديدة بالمشاركة فى التصويت . وفى ضوء هذه المفارقة فانه يجب الاعتراف بان فرضية « رشادة السلوك » لا تكفى وحدها لتفسير هذه الظاهرة . فهناك دوافع عديدة تقود الناخب الى صناديق الاقتراع ، وهى دوافع للأسف لم ينجح الاقتصاديون وعلماء السياسة بعد فى تحديدها وقياسها بدقة على نحو يبسر اجلاء « مفارقة التصويت » .

ومع ذلك فان الاقتصاديين قد اهتموا بتحليل جانبين من سلوك الناخبين هما جمعهم للمعلومات ، ومشاركتهم المباشرة فى التصويت . ويمكن عرض دالة قرار الناخب على النحو الآتى (٢٦) :

$$ش = ز - ن + ح$$

حيث ش = مشاركة الناخب التى تشمل جمع المعلومات والذهاب الى التصويت .

$$ز = المزايا المحتملة لهذه المشاركة .$$

ل = احتمال ان تتحقق هذه المزايا فى حالة قيام الناخب فعلا بالمشاركة

ن = نفقة مشاركة الناخب .

خ = المزايا الخاصة الاضافية التي قد يتحصل عليها الناخب من وراء هذه المشاركة .

وتتراوح قيمة ش التي تمثل المشاركة في التصويت بين صفر (الغياب) وواحد (التصويت) . ويمكن ل ش ان تكون ايضا متغيرا مستمرا يقيس الوقت و (او) حجم الموارد المخصصة لجمع المعلومات عن المرشحين والبحث عن مقر لجنة الاقتراع . وتمثل ز المزايا المحتملة للتوصل الى افضل المرشحين والعمل على انجاحه ، بينما تمثل ل احتمال ان يكون لتصويت هذا الناخب تأثير حاسم على نتيجة الاقتراع . وتعبر ن عن نفقة جمع المعلومات المتصلة بعملية الانتخاب ومشاركة الناخب فيها . ولا يجب اغفال المتغير خ - خاصة في دول العالم الثالث - حيث يعبر عن المزايا الاضافية التي يحصل عليها الناخب من وراء مشاركته في الاقتراع ، ومثالها الدخل المادي الذي قد يحصل عليه لنفسه من احد المرشحين (مكافأة نقدية مقابل التصويت لصالح المرشح) ، او لجماعته المحلية (التصويت مقابل الحصول على وعد ببناء مدرسة او مستشفى في قرية الناخب او رصف طريق يخدمها وذلك سواء على نفقة المرشح الشخصية او على نفقة الدولة) ، او لفئته الوظيفية او المهنية (التصويت للمرشح الذي يعد برفع رواتب الموظفين او تخفيض الضرائب على المهنيين .. الخ) .

وفي رأينا ان أكثر المتغيرات السابقة تأثيرا على مشاركة الناخب هي ل و ن و خ . فاذا ادرك الناخب ان صوته سوف يكون مؤثرا على نتيجة الاقتراع ، فسيزيد حافز المشاركة عنده . وعلى العكس فان زيادة نفقات المشاركة ستدفعه الى التراجع عن المشاركة ، ما لم توجد مزايا مادية اضافية يتحصل عليها من وراء هذه المشاركة . ولعل هذا يفسر ما تظهره الاحصائيات من ارتفاع نسبة مشاركة المثقفين والموظفين والاصحاب الدخل المرتفع في عمليات الاقتراع مقارنة بغيرهم من السكان . فهؤلاء يهتمون بجمع المعلومات عن المرشحين وتحليل اتجاهاتهم وهم يملكون سعة ومرونة في وقتهم تيسر عليهم الذهاب الى صناديق الاقتراع بأدنى نفقة ممكنة ، كما أنهم يشكلون جماعات ضاغطة تستطيع ان تنتزع وعودا بالحصول على مكاسب مادية واجتماعية مقابل التصويت لصالح بعض المرشحين (٢٧) .

(٢٧) انظر في تقدير اهمية كل من المتغيرات المشار اليها وغيرها في التأثير على مشاركة الناخبين في بعض الدول الغربية الدراسات التطبيقية الاتية :

- ASHENFELTER & KELLEY (1975), pp. 695-733
 BRAZEL & SILBERBERG (1973), pp. 51-58
 RIKER & ORDESHOOK (1968), pp. 25-42
 SILBERMAN & DURDEN (1975), pp. 101-108
 TOLLISON, CRAIN & PAULTER (1975), pp. 43-49

٢٠٢ تحليل سلوك المرشحين :

يتطلب تحليل سلوك المرشحين التعرض بايجاز لاربع نقاط رئيسية :
برنامج المرشح ، نظرية الناخب الوسط ، التحالفات الانتخابية ، ونفقات
الدعاية .

١٠٢٠٢ برنامج المرشح :

يسمى أى مرشح الى جذب أكبر عدد من الناخبين للتصويت الى
صالحه . وهو ما يتضمن بطبيعة الحال خطوتين : الأولى هى تحفيز الناخب
على الذهاب للدلاء بصوته فى اللجان الانتخابية ، والثانية هى اقناع الناخب
بان يكون تصويته لصالح هذا المرشح دون غيره من المرشحين . والواقع
ان الناخب لن يذهب للدلاء بصوته ما لم يوجد اختلاف بين برامج المرشحين .
فلو تماثلت هذه البرامج لما كانت هناك أدنى مصلحة للناخب لأن يكبد نفسه
مشقة الذهاب الى مقر اللجنة الانتخابية . ولكن المرشح لا يستطيع ان
يضع برنامجا متجزا عن غيره من المرشحين ؛ والا وجد نفسه بعيدا عن
اهتمام غالبية الناخبين . فلكى يحصل المرشح على أكبر عدد من الأصوات
يتعين عليه ان يضع برنامجا يرضى هذه الغالبية . وهو ما يؤدى بطبيعة الحال
الى ان تتجه برامج المرشحين عادة الى التشابه وربما التماثل . وهذه
البرامج تكون الى حد كبير براقية ولكنها فى الوقت ذاته غامضة وذات
عمومية شديدة .

ويبرز اتجاه المرشحين لاختيار برامج غامضة وعمامة ضعف حرص
الناخبين على الحصول على المعلومات المتعلقة بالحملة الانتخابية وبرامج
المرشحين . فمعظم الناخبين يشكلون رأيهم بشأن المرشحين اعتمادا على
المعلومات العامة التى تصل اليهم عن طريق أجهزة الاعلام أو الاصدقاء
أو زملاء العمل أو الدعاية الانتخابية . وإذا يعتنى المرشحون بخاق صورة
جذابة لهم *image de marque* من التركيز على قضايا عامة لا يخلط
عليها معظم الناس يكون محورها الوطن ، الأخلاق ، الأسرة ، محاربة
الفقر ، أو تحقيق التنمية . فمن خلال طرح هذه القضايا ، يستطيع المرشح
ان يجذب الناخبين للتصويت لصالحه دون ان يتحمل نفقة عالية لأن معظم
المواطنين يجمعون على أهمية هذه القضايا وذلك مهما اختلفت ثقافتهم
أو انتماءاتهم الحزبية أو المهنية أو المحلية . ولكى لا يتماثل برنامج المرشح
مع البرامج الأخرى ، فانه سوف يحرص مع ذلك على التميز من خلال طرح
مسائل أخرى جانبية ترضى على وجه الخصوص بعض فئات الناخبين ، وهى
تمس عادة إعادة توزيع الدخول من خلال النفقات العامة والضرائب بين
الشرائح أو الفئات أو الأقاليم المختلفة . وفى كل الأحوال فان الانشغال
الرئيسى لبرنامج المرشح سيمثل دائما فى عكس اهتمامات وتفضيلات
الناخب الوسيط .

٢٠٢٠٢ نظرية الناخب الوسيط :

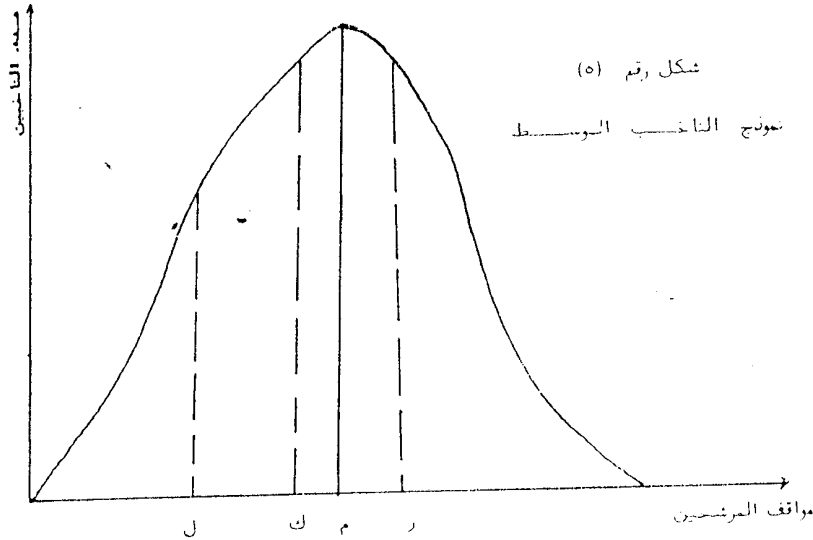
كان هارولد هوتانج H.HOTELLING اول من قدم في عام ١٩٢٩ (٢٨) نظرية الناخب الوسيط madian voter ، التي ابرزها من جديد في عام ١٩٥٧ انتوني داووز A.DOWS (٢٩) . وتقوم هذه النظرية على محاكاة الفكرة الاقتصادية للمنافسة المكانية spatial competition (٣٠) . ومضمون هذه النظرية انه في نظام سياسي يأخذ بقاعدة الاغلبية ويتشكل من حزبين فقط ، من المحتمل ان يقترح هذان الحزبان برنامجين متقاربين ومتوافقين مع تفضيلات الناخب الوسيط . فاذا وصف احد البرنامجين بأنه يسارى (ليبرالى وفقا للمفهوم الانجلو سكسونى) والآخر بأنه يمينى (محافظ وفقا للمفهوم الانجلو سكسونى) فان الفرد القادر على انتاج واحد من هذين البرنامجين هو ذلك الذى يقع في منتصف التوزيع (بافتراض ان ٥٠٪ من الناخبين يرغبون في انتاج البرنامج اليسارى وان الـ ٥٠٪ الآخرين يرغبون في انتاج البرنامج اليمينى) .

ويمكن توضيح الفكرة السابقة بيانيا من خلال الشكل رقم ٥ (٣١) . فالفرض الاساسى هنا هو ان لكل ناخب موقف مفضل من القضايا المطروحة في الحملة الانتخابية ، وأنه يرغب في ان يتبنى المرشح الذى يؤيد هذا الموقف . ويقدر اعتماد هذا المرشح عن الموقف الذى يتبناه الناخب ، بقدر ما تقل نرصته في الحصول على صوت هذا الناخب . ويظهر الشكل توزيعا لتواتر المواقف المفضلة للمرشحين . فاذا كان الناخبون سيصوتون لصالح المرشح الاقرب للموقف الذى يؤيدونه ، فان ل سيحصل على اصوات كافة الناخبين الذين يقعون على يسار ك (النقطة الواقعة في منتصف الجزء ل ر) على حين يحصل ر على اصوات كافة الناخبين الواقعين على يمين ك . فاذا افترضنا ان ل و ر هما موقفان للمرشحين ل و ر ، فان الاخير هو الذى ينجح . ولكن ل يستطيع دائما زيادة عدد الاصوات التى يحصل عليها اذا طور برنامجه الانتخابى لينتج أكثر نحو برنامج ر مما يمكنه من دفع ك نحو اليمين (الوضع م) . ويمكن بالطبع لسر ان يفعل الشيء ذاته . وهكذا فان كلا المرشحين يكون مدفوعا للاتجاه نحو الموقف الذى يرضى الناخب الوسيط (الموقف م) .

يتبين من العرض السابق انه يفترض ان فرصة كل مرشح في النجاح تنوقف على مدى قدرته على الجرى وراء اصوات منافسه مما يؤدي الى اتجاه المرشح ومنافسه معا الى موقف وسط من كافة المسائل المطروحة في الحملة الانتخابية . ومدلول ذلك انه في الديمقراطيات القائمة على نظام الحزبين

- HOTELLING (1929), pp. 41-57 (٢٨)
 DOWNS (1975), chapters 11-14 (٢٩)
 انظر في عرض هذه الفكرة على سبيل المثال : (٣٠)
 DEARDEN (1991), pp. 119-130
 MEULLER (1982), p. 37 (٣١) انظر :

لا يوجد في واقع الأمر اختلاف جوهري بين البرامج الحزبية المقترحة ، فكلها تعبر عن اهتمامات وتفضيلات الناخب الوسيط . فإذا كان الحزب يفضل أن يفوز بدلاً من أن يهزم ، ومن ثم يحدد سياساته وبرنامجه في ضوء هذا الهدف ، فإنه ليس أمامه سوى تبني موقف الناخب الوسيط لأنه يؤمن له النجاح في مواجهة أي برنامج سياسي للحزب الآخر . ويؤكد ذلك أننا نجد مواقف الأحزاب ومتشابهة إلى حد بعيد في البلاد التي تطبق نظام الحزبين كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال .



غير أن بعض الدراسات الحديثة تشكك في نظرية الناخب الوسيط على أساس أنها تقوم على افتراض أساسي هو أن الهدف الوحيد للأحزاب أو المرشحين هو الفوز في الانتخابات ، وهو ما لا يمكن التسليم به على إطلاقه . فالأحزاب يمكن أن تستهدف أيضاً تحسين نوعية السياسات التي تطبق في البلاد على اثر الانتخابات . فالفوز في الانتخابات ليس فقط غاية ولكنه أيضاً وسيلة لتطبيق سياسات أفضل تحقق مصالح ناخبي هذه الأحزاب . ومن ثم تطابق برامج الأحزاب المتنافسة لا يتم إلا في ظل افتراض محدود هو عدم اكتراث الأحزاب بنوعية السياسات التي تطبقها في أعقاب الانتخابات ، وانصرافها فقط لهدف وحيد هو الفوز في الانتخابات (٣٢) .

ويؤكد ما سبق أنه من المنطقي — كما أشرنا سلفاً — أنه إذا تشابهت برامج المرشحين تماماً لترضى الناخب الوسيط فلن توجد مصلحة أو حازم لدى الناخب للذهاب إلى صناديق الانتخاب . ومع ذلك ، فإن بعض الدراسات التطبيقية قد أظهرت أن الخوف من تغيب الناخبين ، أو عدم

(٣٢) انظر :

ALESINA (1988), pp. 796-800
ROMER & ROSENTHAL (1979), pp. 143-170

اكثرهم بالعملية الانتخابية ، او بحثهم عن مرشح جديد لم يؤثر على اتجاه المرشحين نحو تقريب مواقفهم من الموقف الذي يتبناه الناخب الوسيط (٣٣) .

ويتناول بعض الاقتصاديين حالة الانتخاب على درجتين . فاذا كان يتعين على أحد الأحزاب على سبيل المثال ان يختار مرشحاً له للانتخابات الرئاسية ، فان هذا المرشح يجب ان يحصل أولاً على موافقة اغلبية اعضاء الحزب ، ولذا فان برنامجه سوف يقترب من تفضيلات الناخب الوسيط داخل اطار هذا الحزب . ولكنه بعد ذلك في اطار الحملة الانتخابية الرئاسية سوف يلتزم بأن يتخذ موقفاً متشابهاً مع موقف الناخب الوسيط داخل اطار المجتمع ككل . وفي اغلب الأحيان يختلف موقف الناخب الوسيط الحزبي (داخل حزب معين) عن موقف الناخب الوسيط الوطني (على مستوى الوطن ككل) . وهذا الوضع ليس غريباً عن الواقع في الديمقراطيات الغربية . ففي فرنسا عام ١٩٨١ ، كانت استطلاعات الرأي تظهر بوضوح ان فرصة ميشيل روكار احد زعماء الحزب الاشتراكي في الفوز بالرئاسة والتغلب على الرئيس جيسكار ديستان كبيرة للغاية حيث يتجاوزه بنحو عشر نقاط . في حين ان فرصة فرنسوا ميتران سكرتير الحزب الاشتراكي في التغلب على ديستان ضعيفة . ومع ذلك فان امكانية ترشيح روكار للرئاسة كانت شبه معدومة لأن معظم الناخبين الاشتراكيين كانوا يفضلون ميتران على روكار . شخص وبرنامج ميتران الاكثر يسارية كان الاقرب لموقف الناخب الوسيط الاشتراكي ، على حين ان شخص وبرنامج روكار كان اقرب لموقف الناخب الوسيط الفرنسي لانه اكثر اعتدالاً واقل يسارية . وقد اضطر روكار في نهاية الامر الى سحب ترشيحه لفشله في الحصول على مساندة الحزب الاشتراكي لخوض الدور الاول للانتخابات ، ونجح ميتران في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية بفارق ضئيل على منافسه الرئيس ديستان .

وازاء تباين موقف الناخب الوسيط في كل درجة من درجات الانتخاب فان المرشح مضطر لأن يسلك سلوكاً استراتيجياً يجعله قدر الامكان في منتصف المسافة بين الموقف الوسيط لناخبي الدرجة الاولى ، والموقف الوسيط لناخبي الدرجة الثانية (٣٤) .

والجدير بالذكر أن التحليل السابق ينصب أساساً على الانتخابات التي تجرى في ظل نظام الحزبين ويفترض أن تفضيلات الناخبين متناسقة وأحادية القمة ، وهي افتراضات تكون في أحيان كثيرة غير واقعية . فاذا تعددت الأحزاب ، أو تجاوز عدد المرشحين اثنين ، أو كان توزيع تفضيلات الناخبين غير متناسق ، أو كانت تلك التفضيلات متعددة القمم ، تصبح نظرية الناخب الوسيط غير صالحة للتطبيق ، ويتعين غالباً على المرشحين ان يتخذوا مواقف بعيدة عن الموقف المفترض لناخب الوسيط (٣٥) . فقد

(٣٢) انظر على سبيل المثال : DAVIS (1970), et al. pp. 438-444
 (٣٤) انظر في هذه النقلة على سبيل المثال : COLEMAN (1971), pp. 35-60
 (٣٥) انظر تفضيلات ذلك في : GOMANOR (1976), pp. 169-177

يتكهن أحد المرشحين إذا اتخذ مواقف متشددة تجمع حوله الأقليات الانتخابية، من الفوز بالانتخابات على حساب المرشحين الذين اكتفوا باتخاذ موقف الناخب الوسيط . فهذا المرشح يستطيع تركيز أصوات الأقليات عليه ، في حين تشتت أصوات الناخبين الذين يؤيدون الموقف الوسيط على المرشحين الآخرين .

وقد حاول جورديون تواروك أن يخرج نظرية الناخب الوسيط من إطار نموذج الحزبين أو المرشحين لتناول حالة تعدد الأحزاب أو المرشحين ، وذلك عن طريق المزج بين هذه النظرية وقيام المساومات الانتخابية . فلكي يكون الحزب (أو المرشح) قائما على تحفيز الناخبين للذهاب الى صناديق الاقتراع والقبول لمدالته ، يقين عليه أن يتخذ موقفا ليس فقط وسطا ولكن أعلى superior بما يستطيع مناقضه تقديمه . ويكون ذلك عادة عن طريق تضمين برنامج الحزب (أو المرشح) الكثير من القضايا أو المزاي التي تجذب فئات مؤثرة من الناخبين (٣٦).

ومن نافذة القول أن نظرية الناخب الوسيط مرتبطة الى حد بعيد بنظام الانتخاب الفردي الذي يوجب فوز مرشح واحد في الدائرة الانتخابية ، ولكنها غير مناسبة للتعبير عن نظام الانتخاب بالقائمة النسبية الذي يتميز في المقابل بتساع ظاهرة التحالفات الانتخابية .

٢٠٢ - ٢٠٤ التحالفات الانتخابية :

يرتبط تحليل التحالفات الانتخابية coalitions الى حد بعيد بنظرية الألعاب Game Theory ويطلق تعبير «لعبة» على الموقف الذي يتوجب فيه على عدة أشخاص أن يتخذوا قرارات يتربط عليها نتائج تمسهم جميعا . وبعد التطور أو البروج مثلا تقريبا في هذا المسدد حيث أن النتيجة النهائية للمباراة تتربط على افعال وردود أفعال كافة الأطراف المشاركة في اللعبة . ويتم اليوم استخدام نظرية الألعاب في تحليل ظواهر هامة كالنزاعات المسلحة والسراخ بين الأحزاب السياسية والمنافسة الاقتصادية وغيرها من مجالات النشاط الإنساني . وتقوم فكرة « اللعبة » على وجود جيشين أو حزبين أو شيئين كل في مواجهة الآخر بحيث يتعين على كليهما أن يتخذ قرارات تؤدي الى أخذين في الاعتبار قواعد اللعبة والبيئة الخارجية المحيطة به الى فوز أحد الطرفين وهزيمة الطرف الآخر ، أو فوزهما معا أو هزيمتهما معا .

وعنك صلة هامة بين نظرية الألعاب ونظرية القرار Decision Theory والتي من مبادئها أنه يتعين على كل فرد أن يصدر قراره (أو يحدد خياره) في ضوء النتائج المتوقعة من وراء صدور هذا القرار . غير أن هذه النتائج لا تتوقف في الواقع على قرارات الفرد وحده ، ولكنها تتوقف أيضا على

قرارات خصمه . وبمعبر اقتصادى يمكن القول على سبيل المثال ان فوز احد المرشحين في الانتخابات ليس فقط دالة في برنامجه وسلوكه الانتخابى ، ولكنه ايضا الى حد ما دالة في برنامج وسلوك المرشح المنافس له . ويضاف الى ذلك ايضا تأثير العوامل الخارجية التى تخرج عن نطاق قرارات اللاعبين جميعا (مثل تأثير المتغيرات المحلية والوطنية والدولية على توجهات الناخبين) .

والعلاقة بين المنافسين كما تحددتها نظرية الالعاب قد تكون علاقة صراع او علاقة تعاون . فقد يظهر للطرفين ان من مصلحة كل منهما ان يتحالف مع الآخر ضد طرف ثالث سواء لضمان الفوز بالانتخابات ، او لتشكيل حكومة تحوز الاغلبية في المجلس النيابى . ويفترض التحليل الاقتصادى ان لعبة التحالف تتم بين الاطراف المتنافسة بهدف اعادة توزيع المزايا المتاحة ، ولكنها لا تنشئ مزايا جديدة . فهى لعبة نتيجتها ثابتة لا تتغير في ضوء المفاوضات والمسومات التى تتم بين اللاعبين constant-sum games ، واية فوائد او مزايا يحصل عليها طرف من الاطراف يتحملها في نهاية الامر الاطراف الاخرى في نفس اللعبة (٣٧) .

وفي ضوء هذا الافتراض قام العديد من المحللين باستخدام نظرية الالعاب لتحديد العدد المناسب من التحالفات اللازم للفوز بالانتخابات . ومن ابرز هؤلاء وليم ريكير W. RIKER (٣٨) . صاحب النظرية التى ترى ان تشكيل التحالف يكون بالقدر الذى يكفى للفوز بالانتخابات minimal-winning coalition فاذا حصل هذا التحالف على الاغلبية ، ولو بفارق ضئيل عن منافسيه ، فانه سوف يكون قادرا على منح اعضائه اكبر قدر من المزايا ، لان العائد كبير وعدد المستفيدين قليل . فشر أنه في حالة توافر معلومات غير كافية عن اتجاهات الناخبين ومصير المعركة الانتخابية ، سيتشكل التحالف بالقدر الذى يشعر معه المتحالفون بأنه ضرورى لضمان الفوز . ولاشك في ان حجم التحالف في ظل هذا الافتراض سوف يكون اكبر من حجمه في حالة توافر المعلومات التامة ، ومن ثم تكون المزايا الموزعة على اعضاء التحالف اقل في الحالة الاولى بالنظر لزيادة عددهم . ويقود الافتراض السابق ريكير الى القول بان كل النظم السياسية سواء كانت قائمة على نظام الحزب الواحد او مشكلة من احزاب متعددة ، تتجه في نهاية المطاف نحو نظام يتشكل من حزبين او من تحالفين كبيرين للاحزاب يكون حجمهما متقاربا الى حد بعيد . فالاستراتيجية المثلى تقتضى السماح للتحالف المعارض بان يزيد حجمه ولكن الى المدى الذى لا يمكنه من الفوز ليتحمل عبء الخسارة ويتترك كافة المزايا المترتبة على الفوز للتحالف الذى تشكل من « الجسد الأدنى الفائز » .

ATTAL (1981), pp. 111-113
FEREJOHN & FIORINA (1975), pp. 407-409
RIKER (1962)

(٣٧) انظر :

(٣٨)

ولم تسلم نظرية ريكر من النقد لأسباب عديدة منها من ناحية عدم وضوح مفهوم « حجم » التحالف الذى يشكل « الحد الأدنى الفائز » بالفترة الذى يبسر قياسه (٣٩) ، ومن ناحية ثانية صعوبة التسليم بأن تحالفا ما يمكن أن يظل ثابتا لفترة طويلة (٤٠) ، ومن ناحية ثالثة عدم صحة انطباق هذه النظرية على التطور التاريخى للتحالفات فى أوروبا الغربية (٤١) .

٢٠٢٠٢ : نفقات الدعاية الانتخابية :

ينظر لنفقات الدعاية الانتخابية من وجهة النظر الاقتصادية على أنها استثمار يؤدي الى زيادة عدد الأصوات التى يحصل عليها المرشح ومن ثم تعزيز فرصته فى الفوز بالانتخابات وحصوله على ما يترتب على ذلك من مزايا مادية ومعنوية . وهى فى ذلك تشبه نفقات الدعاية التجارية التى تروج للمنتجات والسلع لدى جمهور المستهلكين .

وقد وضع الكندى كريستيان بالدا K.PALDL نموذجا لتحليل نفقات الحملات الانتخابية يتضمن المتغيرات الآتية : عدد الأصوات التى يحصل عليها المرشح ، صورته أو مكانته لدى جمهور الناخبين . ويفترض أن كل متغير من المتغيرات الثلاثة السابقة دالة فى المتغيرين الآخرين ، كما أنه دالة فى المتغيرات الخارجية (٤٢) .

وبالفعل أظهرت بعض الدراسات التطبيقية وجود علاقة ايجابية بين حجم نفقات الحملات الانتخابية وعدد الأصوات التى يحصل عليها المرشح (٤٣) كما أظهرت دراسات أخرى وجود علاقة بين حجم نفقات الحملات الانتخابية وطول الفترة التى يستمر فيها الفائز فى شغل مقعده النيابى . (مدة الولاية النيابية) (٤٤) . واتساقا مع ذلك فإن المنشآت الخاصة التى تتبرع لمساندة الحملة الانتخابية لأحد المرشحين للرئاسة أو البرلمان تقوم بإجراء نفس الدراسات والاختبارات التى يمر بها أى استثمار آخر للمنشأة ، وذلك للتأكد من أن قيمة العائد المتوقع من وراء هذه التبرعات يتجاوز المبلغ المستثمر (٤٥) .

FEREJOHN & FIORINA (1975), pp. 408-409
 BUTERWORTH (1971), pp. 741-745
 SHEPSLE (1974), pp. 505-518
 TAYLOR & LAVER (1973), pp. 205-248
 PALADA (1975), pp. 745-771
 WELCH (1974), pp. 83-97
 CRAIN & TOLLISON (1976), pp. 177-188
 WEINGAST & MARSHALL (1988), p. 155

(٣٩) انظر :
 (٤٠) انظر :
 (٤١) انظر :
 (٤٢) انظر :
 (٤٣) انظر :
 (٤٤) انظر :
 (٤٥) انظر :

المطلب الثالث

تحليل العلاقة بين السياسيين والناخبين في مرحلة ما بعد الانتخابات

العلاقة بين السياسيين والناخبين علاقة معقدة ذات أبعاد متعددة . ولكي يسهل الاطاحة بضمون التحليل الاقتصادي لها ، فاننا نقترح تناول النقاط الآتية على التوالى : استراتيجيات الأحزاب الحاكمة وسلوك المسؤولين الحكوميين ، الدورة الاقتصادية السياسية ، واخيرا سلوك المشرعين والعمل التشريعى .

١ . ٢ استراتيجيات الأحزاب الحاكمة وسلوك المسؤولين الحكوميين :

يقدم انتونى داونز A.DOWNS القاعدة الأساسية للتحليل الاقتصادي في هذا المجال وذلك في اطار نظريته الاقتصادية للديمقراطية (٤٦) . وتقوم هذه القاعدة على اظهار التشابه الكبير بين آليات السوق الاقتصادية وآليات السوق السياسية . ففي السوق الاقتصادية يقوم المنتجون بانتاج السلع والمنافسة بغرض بيعها ، وفي السوق السياسية تتمثل المهمة الرئيسية للسلطة التنفيذية في انتاج وتوزيع السلع العامة أو الجماعية Public goods وتتنافس الأحزاب أمام الناخبين للحصول على تفويض منهم لادارة شئون الدولة . ويحصل المستهلكون في سوق السلع الخاصة والمواطنون الناخبون في سوق السلع العامة من وراء صورتى المنافسة المشار اليهما على قدر من المنافع يسعون دائما الى تعظيمها . ومن ثم فان الحزب الحاكم الذى لا يحقق للناخبين قدر المنفعة الذى ينتظرونه سوف يعاقب عن طريق خفض الاصوات التى يحصل عليها في الانتخابات التالية . فعدد الاصوات يشكل في التحليل الاقتصادي للسياسة مفهوما معادلا للثمن في النظرية الاقتصادية . لكلاهما مؤشر لتفضيلات الافراد وقراراتهم الرشيدة .

ولأن داونز لا يعطى في تحليله أهمية كبيرة للتأثير الشخصى للمرشحين على سلوك الناخبين ، فانه يركز على تأثير الأحزاب في هذا المجال . فالناخبون يكونون عقيدتهم الانتخابية بالنظر اساسا لسلوك الأحزاب ومدى كفاءتها في ادارة شئون البلاد عندما تحوز السلطة . ولذا فانه يتعين على الحزب الحاكم ان يختار برنامجا يعظم الى اقصى حد منفعة الناخبين ولكن بادنى نفقة ممكنة . فالهدف الرئيسى للحزب هو اعادة انتخابه ، وفي المقابل فان الهدف الرئيسى للناخب هو تعظيم منفعته التى تقتصر في تحليل داونز على المزايا التى تدرها السلع العامة الممولة بواسطة ميزانية الدولة .

وهكذا يصوت الناخبون في نهاية كل فترة انتخابية لصالح الحزب الذى وفر لهم اقصى منفعة ممكنة . فالناخب يصوت للحزب (أ) الذى كان يحوز السلطة اذا قدر ان المنافع التى حصل عليها خلال فترة حكمه اعلى

من تلك التي كانت سوف تعود عليه لو كان الحزب المنافس (ب) هو الذي حكم البلاد . وعلى العكس فإن الناخب يصوت للحزب (ب) لو قدر أن المنافع التي عادت عليه أثناء فترة حكم الحزب (أ) أقل مما يجب . ولكن يوجد اختلاف جوهري بين وضع كل من الحزب الحاكم والحزب المعارض له يكمن في أن الناخبين يستطيعون تكوين فكرة محددة عن مدى كفاءة الحزب الأول في إدارة شئون البلاد على حين أنهم يفتقدون المعلومات عن مدى كفاءة الحزب الثاني . وغالبا ما يستفيد الحزب الحاكم من الشك الذي يتولد لدى الجمهور بشأن كفاءة منافسه في إدارة دفة الأمور وقدرته على تعظيم المنافع التي تعود عليه . وفي حالة اعتقاد الناخب أن المنافع التي حصل عليها أو سوف يحصل عليها لا تتغير بتغير الحزب الذي يتولى الحكم ، فإنه قد يمتنع عن التصويت لأى من الحزبين أو قد يصوت لأيهما تحت تأثير دوافع أخرى بخلاف دافع المنفعة مثل التقارب الأيديولوجي أو الرغبة في التغيير . الخ.

غير أن التشابه بين السوق الاقتصادية والسوق السياسية ليس مطلقا، حيث توجد العديد من الاختلافات الجوهرية التي يتعين الإشارة إليها . فمن المسلم به أن الحزب الذي يفوز بالانتخابات يحتكر السلطة طوال فترة الولاية التي يحددها الدستور . وهو يستطيع عندئذ أن يسمى لتحقيق أهدافه الخاصة دون أن ياتزم بالضرورة بالاستجابة للرغبات المباشرة الحالية للناخبين . فالحكومة التي يشكلها الحزب الحاكم تتمتع — على خلاف الوكيل العادي — بسلطة مستقلة في اتخاذ القرارات حتى وإن بدا أنها تتعارض مع تفضيلات السلطة الأصلية (المواطنين — الناخبون) . وعلى عكس السوق الاقتصادية حيث يسود مبدأ « على المشتري أن يأخذ حذره » لأنه وحده سيتحمل نتائج اختياره ، فإن المبدأ الذي يسود السوق السياسية هو أنه « على البائع أن يأخذ حذره » . فالواقع أن الناخبين (البائعين) وخدمهم هم الذين يتحملون نتائج خياراتهم التي يعبرون عنها في الانتخابات ، وإن يجديهم بعدئذ الحصول على أية معلومات متعلقة بتفاصيل السلوك الحكومي لأن تأثيرهم عليه لا يظهر إلا عند حلول موعد الاقتراع العام .

ولا جدال في أن العلاقة بين الوكيل والاميل في السوق السياسية مختلفة ومتميزة بالمقارنة بالوضع التقايدي . فيستطيع الوكيل متى تم انتخابه أن يمارس — في حدود الدستور — سلطة تأديبية وعقابية على الاميل ، كما يستطيع أن يطبق سياسات ويتخذ قرارات تتعارض مع تفضيلات الناخبين الذين يهتلهم والذين لا يملكون تصحيح هذا الوضع إلا عندما يحين موعد الانتخابات التالية . كذلك فإنه لا يوجد سوق آجل بالنسبة للبرامج السياسية ، فلا يستطيع الناخب أن يلزم النائب أو الحزب الحاكم بتقديم السلع والخدمات العامة أو تنفيذ السياسات التي وعد بها أثناء الحملة الانتخابية . وكل ما يستطيعه الناخب هو أن يعاقب هذا النائب أو ذلك الحزب بعدم انتخابه مجددا ، ذلك إذا احتفظ بذاكرة قوية وكان مهتما بمراجعة تصرفاتها ليرى مدى تطابقها مع الوعود السابقة ، وكان

تادرا في الوقت ذاته على مقاومة تأثير الدعاية السياسية والانتخابية (٤٧). فالافتراض القائم هو أن تعلن الأحزاب برامجها قبل الانتخابات لتخضع لتقدير الناخبين الذين يصوتون في ضوءها . فإذا انحرف الحزب المنتخب بعد ذلك عن سياسته المعلنة فإنه يخسر سمعته ويصبح في وضع حرج ، وأن أمكنه دائما وحتى نهاية ولايته أن يمارس السياسات التي يرغبها دون الاستجابة لتوجهات الراى العام . ولكن بعض الاقتصاديين يرون أنه إذا افترضنا أن الناخبين يتسمون بالرشادة ويحوزون معلومات كافية ، فإنه يجب أن نفترض أيضا أن لديهم المقدرة على توقع هذا الانحراف من جانب الحزب ونزوعه الى عدم التعاون مع الناخبين بعد حيازته للسلطة . ومع ذلك فإن سلوك الناخبين ليس استراتيجيا بمعنى أنهم لن يتبنون غالبا استراتيجيات استعادية (مرتدة الى الماضي) retrospective لعاقبة الحزب المنحرف حين يحين موعد الانتخابات التالية (٤٨).

يتبين من العرض السابق أن منهج التحليل الاقتصادي لسلوك الحكومى قد تطور كثيرا بالمقارنة مع التحليل المعيارى الذى كان سائدا في الفكر الاقتصادي حتى عهد قريب ، حيث كنا نجد على سبيل المثال اقتصاديا بارزا كجان تينبرجن TINBERGEN يقدم الحكومة في الخمسينات على أنها مؤسسة خالية من الغرض الخاص ، هدفها الوحيد هو تحقيق مصالح الحكوميين ، ومشكلتها الرئيسية هي اختيار الأدوات التي تمكنها من تعظيم الرفاهة الاجتماعية في ظل الظروف القائمة (٤٩). ولذلك فإن ميزة التحليل الاقتصادي الحديث للحياة السياسية هي حقنه جرعة قوية من الواقعية في الصورة التي تشكلها للحكومة وتبكيها من التعرف على الأبعاد الحقيقية لسلوك المسؤولين الحزبيين والحكوميين . وفي ضوء ذلك فإنه من الطبيعي أن نفترض أن الحكومة تعظم منفعتها في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية السائدة . وهذه المنفعة لا تقتصر في واقع الأمر على مجرد إعادة الانتخاب ، ولكنها تشمل أيضا تحقيق بعض الأهداف السياسية الأيديولوجية واقتناص بعض المنافع الاقتصادية التي تفيد القوى المؤيدة لها . فالحكومات اليمينية (المحافظة) عندما تتولى السلطة تسعى الى تقليل تدخل الدولة وتحقيق الاستقرار في الأثمان وفرض التوازن في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات . على حين تسعى الحكومات اليسارية (الليبرالية) الى خفض البطالة وتوسيع نطاق القطاع العام وزيادة الرعاية الاجتماعية للفقراء . ولكن تحقيق هذه الأهداف يتأثر بقيود عديدة أبرزها مدى شعبية الحكومة عند الناخبين وتأثير ذلك على فرصتها في إعادة الانتخاب .

فعندما تبدو فرصة إعادة الانتخاب ضعيفة فإن الحكومة تتبنى عادة سياسات توسعية تؤدي الى زيادة الدخل عن طريق خفض الضرائب

LAFAY (1986), p. 4
ALBESINA (1988), p. 801
TINBERGEN (1952)

(٤٧) انظر :
(٤٨) انظر :
(٤٩) انظر :

وزيادة الانفاق العام . ويتوقع أن تزيد الحكومة من جرعة سياساتها التوسعية مع اقتراب موعد الانتخابات ، ومع تقديروها أن هناك ضعفا ظاهرا في موقفها الانتخابي . وعلى النقيض اذا قدرت الحكومة أن شعبيتها كبيرة وأن فرصة نجاحها في الانتخابات القادمة أكيدة فإنها تركز اهتمامها على تحقيق أهدافها الأيديولوجية . ويزيد هذا التركيز بزيادة فائض الشعبية الذي تتمتع به الحكومة .

وقد حظى سلوك الحكومة في هذا الخصوص باهتمام أعداد متزايدة من الاقتصاديين الذين صاغوا ما أصبح معروفا اليوم في الأدب الاقتصادي بالدورة الانتخابية Election Cycle أو دورة الأعمال السياسية Political Business Cycle أو الدورة السياسية — الاقتصادية Politico-economic Cycle

٢٠٣ الدورة السياسية — الاقتصادية :

يقتنى تناول موضوع الدورة السياسية — الاقتصادية التعرض لثلاث نقاط : مفهوم الدورة ، الدراسات التطبيقية ، ونقد النماذج النظرية .

١٠٢٠٣ المفهوم :

شهد عقد السبعينات بداية ظهور تحليل جديد يتسع على الحدود المشتركة بين علمي الاقتصاد والسياسة . وكانت البداية مع وليم نوردوس (W.NORDHAUS) الذي قدم نموذجا للدورة السياسية — الاقتصادية سرعان ما لحقه العديد من النماذج التي نقدت وطورت النموذج الأول (٥١).

وتتميز هذه النماذج على اختلافها بلمحين رئيسيين :

— أنها تفترض أن السياسات الاقتصادية الكلية macro-economic policies للحكومة تتوقف على عوامل سياسية مثل قرب موعد الانتخابات أو شعبية popularity الحزب الحاكم .

— أنها تجعل شعبية الحكومة ومن ثم فرصتها في إعادة الانتخاب دالة في المتغيرات الاقتصادية مثل معدل البطالة أو معدل التضخم أو نمو الدخل الفردي .

- (٥٠) NORDHAUS (1975), pp. 169-190
 (٥١) انظر على سبيل المثال : FREY (1978), pp. 203-220
 FREY & SCHNEIDER (1978), pp. 174-183
 MACRE (1977), pp. 239-263
 McCALLUM (1978), pp. 504-515
 ROGOFF & SIBERT (1988), pp. 1-16
 ALESINA (1989), pp. 54-87
 WILLET (1989)

فخلال تولى الحكومة مقاليد السلطة تنشغل دائما بالتعرف على فرصة إعادة انتخابها من خلال متابعة درجة شعبيتها لدى الناخبين . والمصدر الرئيسي للتعرف على ذلك هو استطلاعات الرأي التي تقوم بها المعاهد المتخصصة (جالوب في بريطانيا وسوفري وايغوب في فرنسا ، على سبيل المثال) ، أو وسائل الاعلام بصورة شبه دورية . وعندما تجد الحكومة أن مستوى شعبيتها يتجاوز الحد الذي تراه ضروريا لفوزها في الانتخابات القادمة ، فانها تواصل اتباع سياسات تعظم أساسا منفعتها الخاصة . وهذه المنفعة تشمل عناصر متعددة ذات طبيعة أيديولوجية أو نفعية بحتة . وعلى العكس لو انخفضت شعبية الحكومة الى النقطة التي جعلها تخشى فشلها في الانتخابات القادمة ، فان القادة السياسيين سيتجهون لاتباع سياسات كفيلة بأن تعظم فرصة بقائهم في السلطة . ومن أبرز هذه السياسات تلك القادرة على تغيير الأوضاع الاقتصادية الى الدرجة التي ترضى الناخبين .

ويمكن في ضوء ما سبق اعتبار أن وضع التوازن السياسي للحكومة يقتضى أن يكون عدد مؤيديها (ي) أكبر باستمرار من عدد معارضيها (ض) ، ومن ثم يكون مستوى الشعبية الذي تتمتع به في الوقت الحالي (ش) أعلى من المستوى الذي يعد خطرا على مستقبلها في الحكم (ش) . ولذا فان الحكومة تسعى من خلال سياستها الاقتصادية الكلية للحفاظ على أن تكون (ي) > (ض) وأن تكون (ش) ش . ومن أبرز المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تكون حاسمة في التأثير على شعبية الحكومة معدل التضخم ، ومعدل البطالة ، ومستوى نمو الدخل الفردي الحقيقي . ويمكن المزج بين هذه المتغيرات وفقا للظروف السائدة في المجتمع . ففي الفترات التي يتوقع فيها المواطنون زيادة مطردة في دخلهم الحقيقي وفي قدرتهم الشرائية يكون معدل التضخم ومعدل البطالة من بين المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا على درجة شعبية الحكومة . فكلما كان هذان المعدلان مرتفعان كلما زاد العجز في تلك الدرجة . والواقع أنه مع اعتياد المواطنين في الوقت الراهن على التضخم والبطالة ، فان التغير في معدلها يكون أكثر تأثيرا على شعبية الحكومة من قيمة المعدل ذاته . فخفض معدل التضخم بمقدار ٣ أو ٥٪ خلال عام الانتخابات بالمقارنة مع العام السابق عليه يعتبر إنجازا يحسب للحكومة وان كانت سياساتها السابقة قد تسببت من قبل في رفع معدل التضخم الى مستوى كبير لم تعرفه البلاد في السابق . كذلك ربما يكون من المنطقي أن نأخذ في الاعتبار ليس التغير في معدل التضخم في حد ذاته وإنما الفارق بينه وبين التغير في مستوى الدخل الاسمية . فالواطن يقيس نجاح السياسة الاقتصادية بالتطور الذي طرأ على دخله الحقيقي . فاذا كانت الزيادة التي حصل عليها في دخله الاسمي أكبر من الزيادة في معدل التضخم فانه يكون راضيا على الرغم من ارتفاع معدل التضخم لأنه حقق زيادة في دخله الحقيقي .

والواقع أن الدراسات الأولى في مجال الدورة السياسية - الاقتصادية كانت تبرز دور معدل البطالة كأهم أداة في استراتيجية الحكومة لرفع مستوى

شعبيتها . ولكن الدراسات اللاحقة أخذت تولى متغيرات أخرى خاصة بمستوى الدخل المتاح *disposable income* اهتماما أكبر ، ويرجع ذلك أساسا لسبب عملي هو أن الحكومة تفضل عادة استخدام أدوات سهلة التنفيذ وأكيدة المفعول وسريعة الردود . فزيادة التحويلات النقدية والعينية وخفض الضرائب كفيل بأن يزيد مباشرة دخول المواطنين قبل الانتخابات . وعلى العكس فإن الأدوات المالية والنقدية التقليدية القادرة على التأثير في معدل البطالة أو معدل التضخم صعبة الاستخدام وغير مؤكدة النتائج فضلا عن أنها تتطلب وقتا طويلا نسبيا حتى تؤتي ثمارها .

وهكذا فإن نماذج الدورة السياسية - الاقتصادية تفترض أن الحكومة تقوم مع اقتراب موعد الانتخابات باتباع سياسة توسعية تعتمد على زيادة عرض النقود وتمويل الميزانية بالمعجز ، الأمر الذي يقود الى زيادة معدل الطلب ومن ثم معدل النشاط والنمو الاقتصادي . وينجم عن ذلك في المدى القصير انخفاض معدل البطالة وزيادة الدخول المتاحة للمواطنين مما يدفعهم الى التمسك بالحكومة في الانتخابات . غير أن تخفيض معدل البطالة يؤدي - في اقتصاد مرن - الى رفع نفقة الأجور مما ينعكس على مستوى الأثمان ويؤدي في نهاية المطاف الى تسارع التضخم . ولكن تحقق ذلك يتطلب مرور فترة زمنية تقع فيها ردود الأفعال المشار إليها ، وحينئذ تكون الانتخابات قد جرت وأعيد انتخاب الحكومة التي يكون من اليسر عليها أن تضع بعد ذلك سياسة جديدة انكماشية تعيد للاقتصاد توازنه وتكبح جماح التضخم .

ويمكن تعميم هذه النماذج على حالة البلاد التي تمنح الحكومة الحق في الدعوة الى انتخابات مبكرة مثل بريطانيا وكندا واليابان . ورغم أن الأصل في الدعوة الى انتخابات مبكرة أن تأتي في أعقاب فقدان الحكومة ثقة الأغلبية في البرلمان ، فإن الحكومة تنتهز أحيانا فرصة ارتفاع مستوى شعبيتها للتضحية بالمدّة المتبقية لها مقابل كسب فترة ولائية جديدة وكاملة . وهنا يتوقع أن تكون الآثار الاقتصادية المرتبطة بالدورة السياسية - الاقتصادية أقل حدة مقارنة بحالة التحدد الثابت لموعد الانتخابات ، لأن الحكومة لن تكون مضطرة لافتعال إجراءات تزيد من شعبيتها . ومن الممكن أيضا تعميم نماذج الدورة السياسية - الاقتصادية على حالة الحزب الواحد أو الحزب المهيمن السائدة في بلاد كثيرة خاصة في العالم الثالث . فقادة الحكومة في هذه البلاد يهتمون بهامش الفوز الذي يحققه الحزب ويعتبرونه دليلا على تأييد الشعب لهم ، ومن ثم فقد يقدمون على اتباع سياسات اقتصادية توسعية قبيل الانتخابات ، ولكن الأهمية السياسية لنسبة التصويت التي حظى بها الحزب الحاكم تتوقف على قناعة الرأي العام بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وخالية من الغش والتزوير والضغط .

وفي كل الصور السابقة فإن النماذج السياسية - الاقتصادية تفترض أن الناخب قصير النظر ومن السهل خداعه . فالاستراتيجية التي تتبعها

الحكومة بعد فوزها بالانتخابات تتمثل في تخفيض معدل التضخم وان قاد ذلك الى زيادة معدل البطالة في السنوات الاولى للحكم ، ثم مع اقتراب موعد الانتخابات التالية تتبنى الحكومة سياسة مضادة تتمثل في خفض معدل البطالة رغم ما يترتب على ذلك من تضخم لن تظهر آثاره السلبية على الاقتصاد الا بعد انتهاء الانتخابات . وقد جاءت العديد من الدراسات التطبيقية على البلاد الغربية لتؤكد هذا السيناريو .

٢٠٢٠٣ الدراسات التطبيقية :

حاول عدد من الاقتصاديين التعرف على مدى صحة نماذج الدورة السياسية - الاقتصادية في الواقع العملي . وقد جاءت نتائج دراساتهم الى حد كبير متضاربة .

ففيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية التي حظيت بنصيب الأسد من هذه الدراسات انتهى بحث قام به آلان ميلنزر ومارك فيلرات MELTZER & VELLRATH الى ان معدلي البطالة والتضخم يظهران كأهم المتغيرات المفسرة لعدد الأصوات التي يحصل عليها الرئيس ومناقبه في الانتخابات الرئاسية (٥٢) . وتؤكد دراسة بومرهن POMMEREHNE وآخرين نفس الاتجاهات السابقة من خلال تحليل استطلاعات الرأى حول شعبية الرئيس خلال الفترة ٥٣ - ١٩٧٦ . فقد تبين للدارسين أن زيادة مقدارها ١٪ في معدل التضخم كانت تؤدي الى انخفاض شعبية الرئيس بمقدار ٥٨٪ في المتوسط ، بينما كانت تسبب زيادة بنفس المقدار في معدل البطالة انخفاضا بنسبة ٠.٧٪ في شعبية الرئيس . وعلى العكس فان زيادة مقدارها ١٪ في معدل نمو الدخل الحقيقي كانت تزيد مؤشر الشعبية بمقدار ٥٢.٠٪ . وتؤكد نفس الدراسة أن أصحاب الدخل المرتفعة يتأثرون في تشكيل موقفهم الانتخابي أساسا بالتطور في معدل التضخم ، على حين يؤثر معدل البطالة بشكل جوهري على موقف أصحاب الدخل المنخفضة . ويبدى الناخبون الجمهوريون اهتماما أكبر بالتغير في معدل التضخم مقارنة بمعدل البطالة ، في حين أن زيادة معدل التضخم لا تكاد تؤثر في ردود أفعال الناخبين الديمقراطيين . وقد لوحظ أنه عندما يرتفع معدل البطالة بمقدار ١٪ ، فان الناخبين الجمهوريين كانوا يقللون من دعمهم للرئيس بمقدار ٢.٧٥٪ ، بينما ترتفع هذه النسبة الى ٣.٠٤٪ لدى الناخبين الديمقراطيين (٥٣) .

ويؤكد دوجلاس هيبز D.HIBBS الاتجاهات السابقة . فتظهر دراساته أن الناخبين الديمقراطيين يعبرون عن اهتمام أكبر بمسألة البطالة مقارنة

MELTZER & VELIRATH (1975)

FAIR (1978), pp. 159-173

وفيما يخص تأثير المتغيرات الاقتصادية على الانتخابات التشريعية :

ARCELUS & MELTZER (1975), pp. 1232-1240

POMMEREHNE et al. (1981), pp. 124-132

(٥٢)

وانظر ايضا :

(٥٣)

بمعدل التضخم . والعكس صحيح بالنسبة للناخبين الجمهوريين . وقد انعكس هذا التفاوت في التفضيلات الاقتصادية لناخبي الحزبين على السياسات التي تمارسها الادارات الرئاسية الديمقراطية والجمهورية . فالادارة الديمقراطية تتمسك أكثر من الادارة الجمهورية بتطبيق سياسات توسعية تستهدف تخفيض البطالة ورفع معدل النمو رغم مخاطر ذلك بالنسبة لتوليد التضخم الجامح . وعلى العكس ، فإن الادارة الجمهورية تعطى وزنا أكبر لمشكلة التضخم ، ومن ثم تتبع سياسات مقيدة تؤدي عادة الى الحد من الطلب والعمالة (٥٤) .

وفي اتجاه معاكس للنتائج السابقة ، تظهر دراسة جيرالد كرامر G.KRAMER للانتخابات التشريعية أن التقلبات في معدل البطالة كانت ذات تأثير ضعيف على هذه الانتخابات ، على حين أن التقلبات في الدخل الحقيقي الفردي كانت ذات تأثير قوى (٥٥) . ومن جانبه يؤكد جورج ستيجلر G.STIGLER أن تأثير التقلبات في الدخل الحقيقي مثله في ذلك مثل تأثير التقلبات العادية في معدل البطالة قليل الأهمية على مصر الاقتراع . ويفسر ستيجلر نتائج دراسته بأن الناخب الرشيد لا يعطى أهمية تذكر للتقلبات الاقتصادية قصيرة المدى ، وأن مشكلة البطالة تنحصر في فئة محدودة من السكان تضم عادة سفار السنن غير المتزوجين والأقل تعليما ، وهي فئة تأثرها الانتخابي ضعيف . ولكن إذا ارتفع معدل البطالة بشكل كبير فإنه سيهبط غالبية فئات المجتمع ، ومن ثم يكون تأثيره مؤكدا على مصر الرئيس أو الحزب الحاكم . ويرى ستيجلر أن تأثير التغير في معدل التضخم أهم من تأثير التغير في معدل البطالة لأنه يعدل في توزيع الدخل ويمس فئات أوسع من السكان . ولكن ستيجلر ينتهي مع ذلك الى أنه لا يوجد تباين يذكر بين السياسات الاقتصادية للجمهوريين والديمقراطيين ، فجميعها تسعى الى تحقيق معدل مرتفع للعمالة ومعدلات مرتفعة ومتواصلة للنمو والدخل الحقيقي (٥٦) .

وبالنسبة لدول أوروبا الغربية ، فإن هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تستحق أن نشير الى نتائجها بإيجاز :

— أظهرت دراسة قام بها GOODHART & BHANSAL وجود علاقة قوية بين البطالة وشعبية الحكومة في بريطانيا . وقد تبين أيضا أن معدل التضخم له تأثير حالي على الشعبية . ويبدو تأثير المتغيرات الاقتصادية على شعبية الحكومة أكثر وضوحا وانتشارا في الفترة اللاحقة على عام

HIBBS (1986), pp. 66-70

(٥٤)

HIBBS (1977), pp. 1467-1487

وقد توصل هنري شابل ، روليم كيش الى نتائج مشابهة من خلال نموذجهم الذي عالج الفترة ٥٣ — ١٩٨٤ . انظر : CHAPPELL & KEECH (1986), pp. 71-74

(٥٥)

KRAMER (1971), pp. 131-143

(٥٦)

STIGLER (1973), pp. 160-167

١٩٥٩ بالمقارنة مع الفترة السابقة على ذلك التاريخ (٥٧). غير أن دراسة أخرى قام بها PISSARIDES وجدت أنه مع التسليم بوجود علاقة واضحة بين الكفاءة الاقتصادية للحكومة ومستوى شعبيتها خلال الفترة ٥٥ - ١٩٧٧ في بريطانيا ، فإن التضخم والبطالة الأقل تأثيرا على شعبية الحكومة . فالسياسات الاقتصادية التي تؤدي الى التوسع في الاستهلاك والى تعزيز قوة الجنيه الاسترليني تبدو أكثر تأثيرا على شعبية الحكومة من خفض معدل التضخم أو معدل البطالة (٥٨).

- وجد KIRCHGASSNER علاقة احصائية قوية بين معدلى البطالة والتضخم وشعبية الأحزاب الحاكمة في ألمانيا وبريطانيا ، على أنه لم يجد هذه العلاقة بالنسبة للأحزاب الموجودة خارج السلطة (٥٩) وتؤكد دراسة POMMEREHNE وآخرين ذات النتائج مع تفصيل كمي أوفر. فزيادة معدل التضخم في ألمانيا خلال الفترة ٥٠ - ١٩٧٦ بنسبة ١٪ كانت تؤدي الى خفض شعبية الحكومة بنسبة ٠.٧١٪ ، في حين أن زيادة معدل البطالة بالنسبة ذاتها كانت تؤدي الى خفض شعبية الحكومة بنسبة ٠.٨٢٪ . ولم يكن لمعدل زيادة الدخل تأثير مميز على شعبية الحكومة . غير أنه ليس هناك ما يمنع من وجود تأثير أقل لبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل التطور في نوعية الخدمات العامة والكيفية التي يتم بها تمويل نفقاتها والتطور في الدين العام وعجز الميزانية وحالة ميزان المدفوعات (٦٠).

- يخلص جاك لوكايون J.LECAILLON بعد تحليل للانتخابات التشريعية والرئاسية في فرنسا خلال الفترة ٦٢ - ١٩٧٨ الى وجود دورة انتخابية (سياسية - اقتصادية) في فرنسا . ولكن هذه الدورة تتأثر وتتأثر مباشرة في الدخول المتاحة وتوزيع الدخل القومي . ففي السنوات التي تجرى فيها الانتخابات يحدث تسارع في زيادة الدخل المتاح للعائلات ، وهو ما يرتبط في المدى القصير بحدوث عجز في الميزانية العامة . فشعبية الحكومة مرتبطة بمقدار التغير في الدخل المتاح للعائلات أكثر من ارتباطها بالتغير في معدل البطالة أو معدل التضخم (٦١).

ينضج من العرض السابق لأبرز الدراسات التطبيقية وجود تباين حول اكتشاف وجود ارتباط واقعي بين شعبية الحكومة وسياساتها الاقتصادية الكلية ، وحول تحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا في هذا الصدد ، وهو الأمر الذي يفتح الباب واسعا لنقد النماذج النظرية التي بنى عليها مفهوم الدورة السياسية - الاقتصادية .

- GOODHART & BHANSALI (1970), pp. 43-106 (٥٧)
 PISSARIDES (1980), pp. 569-581 (٥٨)
 وقد تأكدت الانجازات ذاتها مع بعض التفاوت بحسب الإلتزام المهني والاجتماعي للناخب
 في دراسة حديثة قام بها شرام :
 SCHRAM (1990), pp. 157-174
 MUELIRR (1982), pp. 132 (٥٩)
 POMMEREHNE et al. (1981), pp. 116-124 (٦٠)
 LECAILLON (1981), pp. 230-236 (٦١)

٣٠٢٠٣ نقد النماذج النظرية :

على الرغم من جاذبية فكرة وجود دورة سياسية - اقتصادية ينظم فيها سلوك الحكومة السياسى الوحى micropolicy مع سلوكها الاقتصادى الكلى macroeconomy ، فان هناك العديد من التحفظات التى يمكننا صياغتها فى مواجهة النماذج المعبرة عن هذه الفكرة :

— أن هذه النماذج تقوم على افتراض ان استطلاعات الراى التى تقيس شعبية الرئيس أو الحكومة لدى الناخبين هى المؤشر الملائم لتحديد مدى الفرصة فى اعادة الانتخاب ، وهو ما لا يسلم به العديد من المتخصصين فى العلوم السياسية ، وما أكد الواقع عكسه فى مرات عديدة ، فدرجة « الشعبية » بطبيعتها غير مستقرة مما يؤدى الى خلق فجوة محتملة بين الآراء المعبر عنها فى الاستبيانات وتلك التى يعبر عنها فى صناديق الاقتراع ، — أن هذه النماذج تفترض أن الناخبين يشكلون عقيدتهم الانتخابية فى ضوء السياسات الاقتصادية التى تنتهجها الحكومة دون أن تتدخل فى ذلك عناصر أخرى ، وهو ما لا يمكن تأييده باستمرار ، فالناخب لا يختار مرشحه فى ضوء المنفعة التى يجنيها فحسب ولكن أيضا فى ضوء مشاعره الشخصية والأيدولوجية . كذلك فان هذه النماذج تغفل عناصر أخرى مؤثرة فى سلوك الحكومة الى جانب سعيها لاعادة انتخابها . ومن أبرز ما تغفله هذه النماذج هو طبيعة السلطة العامة بما تتضمنه من اعتبارات عديدة غير اقتصادية لا تستطيع الحكومة الفكك منها بسهولة .

— أن هذه النماذج تفترض أن الحكومة قادرة دائما على تنفيذ السياسات الاقتصادية التى تعزز فرصة اعادة انتخابها ، ومن ثم تغفل أهمية العوامل المقيدة لقدرة الحكومة فى هذا المجال وأبرزها سلوك الجهاز البيروقراطى الذى يعمل على تعظيم منفعته الخاصة أكثر مما يهتم بتعظيم فرصة اعادة انتخاب الرئيس أو الحزب الحاكم (٦٢) . كذلك فان هذه النماذج تفترض أن المؤسسات السياسية ان تعوق الحكومة عندما تستخدم السياسة الاقتصادية لتعزيز فرص نجاحها فى الانتخابات التالية وهو افتراض غير واقعى . فاذا كان هذا الافتراض ممكنا فى حالة سيطرة حزب واحد على الحكومة ، فانه يبدو بعيد الاحتمال فى حالة عدم تمتع الحكومة بالأغلبية البرلمانية وكذلك فى حالة تشكل الحكومة من مجموعة من الأحزاب المتحالفة . ففى هذه الحالة الأخيرة سيحرص كل حزب على اتباع السياسة الاقتصادية التى تعظم فرصته هو فى اعادة الانتخاب ، ومن ثم تطرح الأحزاب المتحالفة سياسات اقتصادية متعارضة . ولا يتم حسم هذا الخلاف الذى يهدد استمرار التحالف الا عن طريق المساومة بين الأحزاب مما يجعل انتهاج سياسة اقتصادية مغايرة للسياسات المعلنة مسبقا فى البرنامج الانتخابى أمرا بعيد

(٦٢) انظر تفاصيل ذلك فى : موسى (١٩٩٣ ب) .

الاحتمال (٦٣). كذلك لا ينبغي تجاهل دور النقابات وجهاعات الضغط والمؤسسات المدنية والعسكرية في الحد من قدرة الحكومة على المناورة في مجال السياسة الاقتصادية لاسيما وأن هذه المناورة مكلفة اجتماعيا .

— أن هذه النماذج تقوم على افتراض صحة منحني فيليبس Phillips curve المشهور في الأدب الاقتصادي الكينزي ، والذي من مقتضاه أن الزيادة في نمو عرض النقود (في العام السابق على الانتخابات) قادرة على أن ترفع — مؤقتا — الناتج وتزيد العمالة . ووفقا لفهوم هذا المنحني تكون الحكومة قادرة دائما على أن تتحكم في نمو معدل البطالة والتضخم باستخدام الأدوات الاقتصادية والمالية والنقدية . وقد تعرض منحني فيليبس لنقد شديد في أعقاب ظهور الكساد التضخمي Stagflation منذ منتصف السبعينات حيث وجدت الحكومات نفسها في مواجهة وضع جديد يتسم بتسارع التضخم وتفاقم البطالة في آن واحد مما أفقدها قدرتها على استخدام الأدوات الاقتصادية في المفاضلة بينهما . كذلك فإن هذه النماذج لا تتضمن تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على قدرة الحكومة في المناورة بالسياسة الاقتصادية . فالواقع أن قدرة الحكومة على اتباع سياسة اقتصادية انتخابية قائمة على زيادة الدخل والعمالة سوف تكون مقيدة بضرورة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات والا تعرضت قيمة العملة الوطنية للانهدام . ولا شك في أن تأثير الوضع الاقتصادي الدولي يكون أكثر بروزا في الدول الأصغر حجما والأكثر انفتاحا على الخارج واندماجا في النظام الاقتصادي العالمي . وقد لوحظ أن معدل البطالة العالمي في الفترة ١٩٦٠ — ١٩٨٣ قد ارتفع مع تزايد الانفتاح الاقتصادي العالمي الدول ، مما يدل على أن الآثار المتركمة للركود العالمي قد انتشرت في معظم دول العالم (٦٤) .

— أن هذه النماذج تفترض أن الناخبين قصيرو النظر وغير قادرين على تبين الآثار السلبية المستقبلية المترتبة على استخدام الحكومة للسياسة الاقتصادية في رفع مستوى شعبيتها قبيل الانتخابات . فهم لا يستطيعون — وفقا لهذه النماذج — توقع ارتفاع مستوى التضخم عقب الانتخابات وعودة مستوى البطالة الى وضعه السابق . غير أنه كما يلاحظ كينيث روجوف K.ROGOFF فإن الانتخابات ظاهرة متوقعة ومن ثم فإن كل زيادة مصاحبة لها في النقود لن يكون لها أثر واقعي على الناخبين الذين سيقومون — في ضوء افتراض ريادة سلوكهم الذي تقوم عليه هذه النماذج — بالتصويت فقط لصالح المرشح الذي يضمن لهم مستوى رفاهة أفضل في أعقاب الانتخابات (٦٥). ويدعم ذلك أنه مع ثورة المعلومات وتزايد اهتمام الرأي العام بمتابعة المؤشرات الاقتصادية ، فإنه لن يكون من السهل على الحكومة خداع الناخبين بشأن الحالة الحقيقية للاقتصاد وقت الانتخابات (٦٦) .

ALT (1986), pp. 57-59

LECAILLON (1981), pp. 227-235

ALT (1986), pp. 59-61

ROGOFF (1990), p. 33

CHRYSTAL & PEEL (1986), p. 62

(٦٣) انظر :

(٦٤) انظر :

(٦٥) انظر :

(٦٦) انظر :

الناخبون قادرون على تبين خطر تلاعب الحكومة بالسياسات الاقتصادية الكلية بفرض دعم مركزها الانتخابي ، ومن ثم سيعبرون في الانتخابات عن تفضيلاتهم الانتخابية الحقيقية الخالية من الخضوع للأوهام المرتبطة بالدورة السياسية - الاقتصادية (٦٧) . ولكن ذلك يتوقف بطبيعة الحال على امرين أولهما هو مدى « رشادة » سلوك الناخبين وتحررهم من ضغوط الاعلام والدعاية الحكومية ، والثاني هو مدى توافر المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية الحقيقية التي تكون بحوزتهم .

— ان هذه النماذج تفترض ان هدف الحكومة من التوسع في الانفاق قبيل الانتخابات هو زيادة فرصتها في الاستمرار في الحكم وأنها سوف تعمد بعد ذلك الى اتباع سياسة عكسية لتعيد للاقتصاد توازنه . ولكن هذه الطبيعة « الدورية » للسلوك الحكومي الاقتصادي محل شك . فقد وجد بعض الاقتصاديين ان الحكومات بسبب عدم تيقنها من نتيجة الانتخابات التالية تنحرف — باستمرار وليس بشكل دوري — نحو المبالغة في الاستثمار في المشروعات طويلة الأمد وفي التوسع في سياسة عجز الميزانية . والملفت للانتباه ان الناخبين أيضا ، برغم كراهيتهم للدين العام ولعجز الميزانية ، لا يأخذون ايبة « مواقف انتخابية » ضد الحكومات التي تتورط في هذه السياسات ، وذلك بسبب عدم وجود توافق بين تفضيلات الأغلبية الحالية والأغلبية التالية لها وبسبب غياب الالتزام نحو الأجيال القادمة . ولذا فان البلاد الأقل استقرارا من الناحية لسياسية تشهد ارتفاعا أكبر في الدين العام وفي عجز الميزانية مقارنة بالبلاد الأكثر استقرارا (٦٨) .

— وأخيرا فان هذه النماذج تختلف فيما بينها في تحديد المؤشر الاقتصادي الأكثر تأثيرا على شعبية الحكومة . فهناك — كما رأينا — من يضع معدل البطالة او معدل التضخم او النمو في الدخل الفردي الحقيقي في المقدمة . ولكن هناك من يعتبر السياسات المالية في مجال اعادة توزيع الدخل القومي هي الأكثر فعالية في هذا المجال (٦٩) ، على حين يتجه اقتصاديون

(٦٧) تخلص دراسة حديثة الى ان موقف الناخب من المرشحين يتأثر ليس فقط بمستوى النشاط الاقتصادي لحظة الانتخابات ، ولكن أيضا بتقييمه لكفاءة ادارة الحكومة للاقتصاد طوال فترة توليها السلطة . وكلما زادت حساسية الناخبين لمسألة الكفاءة كلما ضاق مجال تلاعب الحكومة بالسياسات الاقتصادية لغرض اعادة الانتخاب . انظر :
HARRINGTON (1993), pp. 27-39

(٦٨) انظر :

TABELLINI & ALESINA (1990), pp. 37-48

وحول مسؤولية غياب التزام الناخبين تجاه الأجيال القادمة عن تزايد الدين العام انظر على وجه الخصوص :

FLOWERS (1990), pp. 249-261

(٦٩) على سبيل المثال :

STIGLER (1973), p. 167

LECAILLON (1981), p. 236

ROGOFF (1990), pp. 33-34

آخرون لدراسة سلوك البنك المركزي والعلاقة التي يمكن أن توجد بين عرض النقود والانتخابات (٧٠) . وهناك أيضا من الاقتصاديين من يهتم بدراسة علاقة التصويت باختيار معدلات الضريبة (٧١).

٣٠٣ سلوك المشرعين والعمل التشريعي :

الفكرة السائدة في التحليل الاقتصادي بدءا من داونز هي أن الناخبين يشكلون موقفهم الانتخابي من النائب الحالي في ضوء سلوكه التشريعي في الدورة النيابية . فهم يقيمون تصويته ومواقفه في البرلمان من حيث مدى انساقها مع مصالحهم وتفضيلاتهم . ومن ثم فإنه من الطبيعي أن تصويت ومواقف النائب في البرلمان سوف تأتي مطابقة لمصالح وتفضيلات الناخبين في الدائرة الانتخابية التي يمثلها حتى ولو لم تكن كذلك بالنسبة إليه شخصيا . فحرص المشرعين على تعزيز فرص إعادة انتخابهم يدفعهم إلى السعي لتحقيق أكبر قدر من المنافع لدوائرهم . ولكن ذلك يتعدى عادة ما لم يقيموا نوعا من التعاون أو تبادل المنافع مع غيرهم من المشرعين . فهم يصوتون لمصالح مشروعات ذات تأثير حدى ضعيف على سكان دوائرهم في مقابل الحصول على تصويت ايجابي لمصالح مشروعات أخرى ذات تأثير حدى أكبر على هذه الدوائر . وهكذا فإن المساومة الانتخابية Logrolling ظاهرة شائعة في المجالس النيابية (٧٢).

ومن الجلى أن النموذج المبسط لسلوك المشرعين يعيبه انه يجعل سلوك المشرع مجرد دالة في مصالح ناخبيه ، لأن هدفه الوحيد هو أن يعاد انتخابه ولأن تحقيق هذا الهدف مرتبط برباط السببية بنجاحه في الحصول على أكبر قدر من المنفعة لسكان دائرته الانتخابية . ولكن هناك في الواقع العديد من العوامل الأخرى المؤثرة أيضا في سلوك المشرع والتي تستحق أن تؤخذ في الاعتبار :

— التفضيلات الشخصية للنائب أو قناعاته الأيديولوجية تلعب دورا هاما في سلوكه التصويتي في البرلمان . فالنائب لا يصوت في ضوء مصالح أبناء دائرته فقط ، ولكن أيضا في ضوء مصالحه الخاصة وقناعاته الشخصية . ويدل على ذلك أن دراسة تطبيقية على الكونجرس الأمريكى قد أظهرت أن نواب الولايات الجنوبية يسلكون سلوكا أكثر محافظة بالمقارنة بالنواب

- (٧٠) على سبيل المثال :
 BECK (1987), pp. 194-216
 FREY & SCHNEIDER (1978), pp. 243-253
 GORDON (1978), pp. 128-136
 GRIER (1987), pp. 495-486
 HESS (1991), pp. 41-62
 TULLOCK (1978), pp. 48-63
 WEINGAST & MARSHALL (1988), pp. 137-143
 STRATMANN (1992), pp. 1162-1166
- (٧١) انظر على سبيل المثال :
 (٧٢) انظر على سبيل المثال :

الشماليين في مجال تدخل الدولة الاقتصادي والاجتماعي على حين ان متوسط الدخل الفردي في الجنوب ادى من الشمال . فلو كانت المصلحة الاقتصادية للناخبين هي المؤثر الوحيد على سلوك المشرعين لتوقعنا وجود علاقة ارتباط ايجابية وليس سلبية بين تصويت نواب الجنوب ومشروعات القوانين الهادفة لزيادة تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (٧٣).

— قوة الحزب الذي ينتهي اليه النائب تؤثر على هامش الحرية الذي يتمتع به عند التصويت . فالاحزاب القوية تتميز بوجود رقابة شديدة تتيح لها التحكم في اختيار مرشحيها للانتخابات النيابية والزامهم بعد النجاح باتباع سلوك تصويتي خاضع لتوجيهات الحزب وان تعارض احيانا مع مصالح اغلبيية الناخبين في الدائرة الانتخابية التي يمثلونها .

— يخضع تصويت المشرعين لتأثير جماعات الضغط التي تستثمر علاقاتها بالمشرعين لتحصل على اكبر قدر ممكن من المنافع والريوع التي تولدها التشريعات المختلفة لاسيما تلك المتصلة بتحديد مستويات الضرائب والرسوم والتعريفات والنفقات العامة ، او تلك التي تفرض انواعا من الحماية لصالح بعض المؤسسات او الجماعات . وقد أسهب الادب الاقتصادي في تناول هذه المسألة خاصة في اطار تحليله لظاهرتي المسافر المجاني Free rider (٧٤) والمجتمع الباحث عن الربح (٧٥) .

— لا يمكن التسليم بافتراض ان تصويت المشرعين يتم بمعزل عن الاوضاع والنزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبقية القائمة في المجتمع . فسلوك المشرعين ، مثله في ذلك مثل سلوك الحكومات وسلوك الناخبين ، خاضع لتأثير هذه الاوضاع وما يرتبط بها من متغيرات على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية والمحلية .

يتضح مما سبق صعوبة التسليم بأن سلوك المشرعين في المجلس النيابي يتوخى دائما ، ومقتط زيادة المنفعة التي يحصل عليها الناخبون في دوائرهم الانتخابية باعتبار ان ذلك هو السبيل الى تأمين اعادة انتخابهم في الاقتراع التالي . والمرجح ان الناخبين يدركون بفطرتهم هذه الحقيقة ولذا

PELTZMAN (1985), pp. 656-659
 OLSON (1965)
 BUCHANAN (1975), pp. 65-72
 BECKER (1983)
 BECKER (1985)
 DENZAU & MUNGER (1986)
 BUCHANAN et al., (1980)
 KRUEGER (1974), pp. 291-303
 CONGLETON (1991), pp. 65-86
 FABELLA (1991), pp. 87-93

(٧٢) انظر :
 (٧٤) انظر على سبيل المثال :
 (٧٥) انظر على سبيل المثال :

نجد أن ثقتهم في ممثليهم ليست بلا حدود . فعلى سبيل المثال اظهرت دراسة تطبيقية أجريت على نتائج الاستفتاءات التي تمت في كانتون Canton مدينة بازل Basel-City في سويسرا أن تفضيلات الناخبين خاصة الأفضل تعليما والأعلى دخلا تتجه صراحة نحو تقليص السلطات المالية والرقابية للبرلمان (٧٦) . وترجع أهمية مدلول هذه الدراسة الى أنها تتعلق ببلد يطبق نظام الديمقراطية المباشرة مما يتيح من خلال تحليل نتائج الاستفتاءات التعرف المباشر على تفضيلات المواطنين الذين يحتلون أيضا في ذلك النظام أعلى مستويات السلطة التشريعية .

ولم يقتصر اهتمام الاقتصاديين على تحليل سلوك المشرعين ولكنه امتد أيضا الى تحليل آليات المؤسسات التشريعية . وقد حظيت اللجان البرلمانية Committees باهتمام خاص لأنها المكان الذي تمر به وتتشكل خلاله كافة مشروعات القوانين . وإذا كان يمكن نظريا للمجلس مجتمعا أن يقترح تشريعا جديدا أو يعدل تشريعا قائما ، فإن ذلك لا يقع واقعا الا فيما ندر . فالأصل أن تمر مشروعات القوانين عبر اللجان البرلمانية التي تملك تقرير مصيرها . فهي التي تقدر مدى جدارتها بأن ترفعها للمجلس مجتمعا وهي التي تحدد الشكل الذي ترفع به .

ويتم اختيار أعضاء اللجان الانتخابية بعملية مفاضلة تحكمها - خاصة في الكونجرس الأمريكي - مجموعة من القواعد الحاكمة أهمها أن لكل عضو الحق في مقعد في إحدى اللجان على الأقل ، وأن اختيار العضو القديم مقدم دائما على اختيار العضو الحديث ، وأن لكل ولاية أو محافظة الحق في عدد من المقاعد في مختلف اللجان (٧٧) . ويتولى عادة زعماء الحزب الذي ينتمي اليه النواب عملية التحكيم بينهم في مسألة الترشيح لعضوية اللجان المختلفة وهو تحكيم غير يسير في ضوء حقيقة أن مستقبل النائب الانتخابي يتوقف الى حد بعيد على عضويته في اللجان القادرة على التأثير في المنافع التي يحصل عليها سكان دائرته الانتخابية . فنواب الدوائر الريفية يحرصون عادة على الحصول على مقاعد في لجنة الزراعة والرى أكثر من حرصهم على الحصول على مقاعد في لجنة الإسكان أو لجنة التجارة . والعكس بالنسبة لنواب الدوائر الحضرية . وتثور المشكلة بصورة أكبر بشأن اللجان التي يرغبها جميع النواب مثل لجان الضرائب والنفقات العامة والمشروعات العامة . وهنا لا بد من الاحتكام لقواعد المفاضلة المشار إليها سلفا . ويلاحظ الاقتصاديون أن المساومات والتحالفات بين المشرعين أمر شائع على مستوى اللجان حيث أن فرصتها في النجاح أكبر مقارنة مع المساومات والتحالفات التي تتم على مستوى المجلس النيابي مجتمعا . ولذلك فإن النائب يكون شديد الحرص على الفوز بمقعد في اللجنة الأكثر ارتباطا بمصالح ناخبيه لأن ذلك

يكفل له تأثيرا مضمونا على مصير مشروعات القوانين التي تمس هذه المصالح وهو ما يعد امرا حيويا لمستقبله الانتخابي .

وتأكيدا لما سبق تظهر الدراسات التطبيقية على الكونجرس الأمريكي ان الأعضاء الذين يمثلون الدوائر الزراعية يهيمنون على اللجان الزراعية وأن ممثلي الدوائر الحضرية يحتلون مقاعد لجان المصارف والاسكان والرعاية الاجتماعية . كذلك فان ممثلي الدوائر التي تقسع بها منشآت عسكرية أو مصانع حربية يسيطرون على مقاعد اللجان العسكرية والأمنية . ويتجه النواب دائما الى تطويق عمل لجانهم بما يحقق منافع ومزايا لناخبيهم . ولذلك تظهر مقارنة بين مواقف اللجان والكونجرس ككل ازاء بعض القضايا ان أعضاء اللجان يدعون بشكل يفوق كثيرا أعضاء الكونجرس المنافع التي تعود على جماعات مصالح محددة (٧٨) .

وبشكل أكثر تحديدا اظهرت دراسة لجون فيرجون J.FEREJOHN (١٩٧٤) أن عدد المشروعات الجديدة التي تبدأ في كل ولاية يكون دالة في عضوية لجنة الأشغال العامة Public Works . واظهرت دراسة أخرى لدوجلاس أرنولد D.ARNOLD (١٩٧٩) أن معدل الموافقة على تطبيق منح المياه والصرف الصحي تتوقف على وضع الكونجرس في اللجنة المختصة ، وبصورة عامة فان موقف عضو اللجنة افضل من نظيره الذي لا يتمتع بعضويتها . وتوصلت دراسة ثالثة لمايكل مالوني M.MALONE (١٩٨٢) الى أن دوائر أعضاء لجان الخدمات العسكرية تنلقى نسبة أكبر من غيرها في مجال النفقات الحربية . وفي دراسة رابعة قام بها روجر فيث وآخرون R.FAITH ١٩٨٢ تناولت المواقع الجغرافية للمنشآت التي تشكل هدفا للملاحقات المتصلة بالتشريعات المضادة للاحتكار antitrust والتي تتولاها اللجنة الفرعية للتجارة الفيدرالية F.T.C تبين ان المنشآت التي تقع في دوائر ممثلة في هذه اللجنة تكون باستمرار أقل عرضة لهذا النوع من الملاحقات مقارنة بغيرها من المنشآت وبالتطبيق على حالات المنشآت العاملة في قطاع النسيج تبين لبار وينجست B.WEINGAST ومارك موران M.MORAN ١٩٨٣ أن عضو اللجنة الفرعية المذكورة (F.T.C.) يجوز تأثيرا على مصير القضايا التي تبحثها يزيد ثلاث مرات عن تأثير عضو الكونجرس غير الممثل في هذه اللجنة ، في حين يبلغ تأثير رئيس هذه اللجنة اثني عشر مثلا تأثير العضو العادي (٧٩) .

ويرجع التأثير الكبير لرئيس اللجنة لتحكمه في جدول اعمالها ولهامش المناورة الذي يملكه بشأن ترتيب الخيارات والبدائل على أعضائها . فهذه المكنتات التي في حوزة رئيس اللجنة تعتبر محددا قويا لشكل القرار النهائي . ومع ذلك فلو كان النواب يعرفون خيارات بعضهم البعض بصورة جيدة ، فإنه من المتوقع أن يقل تأثير تلاعب الرئيس بجدول الاعمال لأن كلا منهم

(٧٨) انظر : WEINGAST & MARSHALL (1988), pp. 148-149

(٧٩) راجع هذه الدراسات وغيرها في المرجع السابق ، ص ص ١٥٢ - ١٥٥

سوف يتبع سلوكا استراتيجيا عند تصويته على البدائل المطروحة . ولذلك فان تأثير الرئيس على مسار مسألة تطرح للمناقشة ويصوت عليها في نفس الجلسة يكون اكبر من تأثيره في حالة عرض المسألة ومناقشتها على مدار جلسات متعددة . ذلك ان الأعضاء يتعرفون على خيارات بعضهم البعض بصورة أفضل في الحالة الثانية مقارنة بالحالة اولى وهو ما يمكنهم من اتباع سلوك استراتيجي أكثر كفاءة عند التصويت (٨٠).

(٨٠) انظر تفصيل ذلك في :

ECKEL & HOLT (1989), pp. 767-772

خاتمة

على الرغم من حداثة النظرية الاقتصادية للانتخابات فانها قد شهدت تطوراً وتوسعاً كبيراً في السنوات الأخيرة . وهناك تقريبا في كل سنة العديد من الدراسات الجديدة التي تثري وتعمق هذه النظرية . فهي لازالت في سن الشباب الذي يتميز بالخصوبة والاقدم على اكتشاف الجديد وارتداد المجهول ، ولكنها لم تحل بعد الى نهاية مرحلة النضج التي تتميز باكتمال الرؤية ووضوح الطريق . ومن هنا تبرز صعوبة الاقدام على محاولة الاحاطة بالادب الاقتصادي في هذا المجال . فلا توجد بعد « ثوابت علمية » يمكن الركون اليها كعلامات هادية لتحديد اطار هذه النظرية وابرار اهم معطياتها . ويزيد من صعوبة الأمر أن التحليل الاقتصادي للسياسة نشأ وترعرع في حضن مدرسة الخيار العام Public Choice School بريادة جيمس بوكنان وهي مدرسة تندرج في اطار الفكر الليبرالي المتحمس الذي ينظر للارادة الجماعية على أنها مجموع الارادات (الفردية) وينفى تميز الدولة بارادة مستقلة عن ارادات مواطنيها ويحرص على اقامة الشبه بين آليات السوق وآليات القرارات الجماعية .

فتحليل هذه المدرسة تصل الى نتيجة واحدة هي أن القرار (أو التصويت) الجماعي أو شبه الجماعي هو الأفضل لأنه الأقرب لمثل نفس الدور الذي تلعبه المنافسة التامة في الاقتصاد الخاص . فاذا اتقنا ذلك ، فأننا لا يمكن أن ندعى وجود « سيادة » sovereignty للمواطن شبيهة بتلك التي يتمتع بها المستهلك . فالمفهوم الكامن وراء هذا التحليل هو « المفهوم السوقى » القائم على المنافسة التامة وسيادة الفرد (مستهلكا كان أو مواطناً) . وفي هذا الصدد يؤكد جيمس بوكنان أن « الخيار العام ليس سوى جهد لصياغة نظرية شاملة للاقتصاد العام . . تكمل نظرية الانتاج والتبادل المتعلقة بالسلع والخدمات السوقية عن طريق نظرية أخرى شبيهة متوشية مع ظروف الأسواق السياسية » (٨١) . فليس هناك في رأى انصار هذه المدرسة من سبب للاعتقاد بأن سلوك الفرد — المواطن في لجنة الاقتراع يختلف جوهرياً عن سلوكه في « السوبر ماركت » . فهو — بافتراض بقاء الأسماء الأخرى على حالها — سوف يصوت للمرشح الذي يعتقد أنه سوف يضيف اليه منفعة شخصية أكبر وليس للمرشح برنامجاً يفرضه (في شكل ضريبة) أكثر مما يفيد . كذلك فإن التشابه قائم بين صاحب المشروع الذي يتأثر برد فعل السوق والرجل السياسي الذي تتوقف اعادة انتخابه على رضا زبائنه من الناخبين . ومن ثم فإن النظام الانتخابي ليس سوى وسيط فنى technical بين المرشح (الوكيل) والناخب (الأصيل) . ولذا فانه غير محايد وانما يؤثر بحسب هيكله على نتيجة الانتخابات .

(٨١) انظر مقدمة الكتاب الجماعي « نظرية الخيار العام » :
BUCHANAN & TOLLISON (1972)

وهكذا فإن نقطة البدء والانتها في التحليل الاقتصادي للانتخابات هي الشك في الدولة وفي رجالها . فمن يضمن لنا أن القرارات التي يتخذها السياسيون تتوافق مع التفضيلات الحقيقية لأفراد الجماعة ؟ ومن يضمن لنا بعد ذلك أن هذه القرارات هي الأمثل أو الأكثر توافقا مع المصلحة الجماعية العليا ؟ ثم من يضمن لنا أن سياسات الدولة الاقتصادية لا توجه لتحقيق منافع خاصة مادية أو معنوية ؟ . فالدولة تنظم انساني لا يخلو من العيوب تتخذ فيه القرارات بواسطة بشر كالآخرين ، لا أفضل ولا أدنى ، ومقيدين في تصرفاتهم بالقواعد والهياكل التي صنعها أيضا بشر ، والتي ليست بالضرورة أفضل صور التنظيم المؤسسي .

غير أن التحليل الاقتصادي للانتخابات لم ينجح في تقديم أجوبة بقدر ما نجح في طرح الأسئلة . فمعظم الشكوك التي يصيغها تجاه الدولة والمسؤولين التنفيذيين والبرلمانيين لا تخلو من الحقيقة . ولكن أين البديل ؟ فما هو التنظيم المؤسسي والانتخابي الكفيل بتقليل الفجوة التي تفصل القرارات التي يصدرها ممثلو الشعب عن تفضيلات المواطنين الحقيقية ؟ وكيف يمكن تجنب تلاعب السياسيين بالقرارات الاقتصادية لأغراض انتخابية ؟ . هناك بالتأكيد محاولات للإجابة ولكنها ، كما أشرنا ، لازالت في طور النضج . وهي محاولات تثير لدينا على وجه الخصوص ثلاثة تحفظات ذات طبيعة عامة :

أولا ، التحليل الاقتصادي للانتخابات والسياسة عموما ينهض على قاعدة من النماذج models الكمية البسيطة والمختصرة للظاهرة الواقعية والتي تتميز بوجود قدر كبير من الافتراضات المجردة التي تفتقد البعد التاريخي والواقعي . فلا شك في أن هذه النماذج « العلمية » مهما كانت كفاءتها تظل ذات قيمة واقعية محدودة لأن نتائجها مرتبطة بالافتراضات التي قامت عليها أكثر من ارتباطها بالمعطيات الواقعية . فهناك هوة دائمة تفصل بين الظاهرة كما هي في الواقع والظاهرة كما تم صياغتها في النموذج ، خاصة في ظل التطور الذي جعل تمثيل الواقع لا يتم بمجموعة من المفاهيم والتعريفات النظرية وإنما بمجموعة من الرموز الرياضية . ولذلك فالتوازن الذي تتوصل إليه هذه النماذج هو توازن نظري اصطناعي يصعب في معظم الأحيان سحبه الى الواقع الأكثر تعقيدا . ونحن لا ننفي قيمة هذه النماذج كأدوات تحليلية قوية قابلة للتوثيق ، والمراجعة ، والمقارنة أكثر من غيرها من الأدوات المستخدمة في العلوم الاجتماعية والانسانية ، ولكنها تظل مع ذلك أدوات اصطناعية وليست واقعية .

ثانيا ، أن التحليل الاقتصادي للانتخابات يقوم على فرضية أن الفرد يسلك دائما سلوكا رشيدا ، وأنه يقيم تفضيلاته الانتخابية بناء على حساب رشيد للمضار والمنافع التي تعود عليه من وراء تأييد مرشح دون آخر . فالفرد هو المحرك الأساسي للحياة السياسية ، وهو يسلك دائما السلوك الانتخابي النفعي الذي يعود عليه بأفضل عائد ممكن . غير أن كثيرين من

الناخبين لا يسلكون من الناحية الواقعية هذا السلوك « الرشيد » لا صراحة ولا ضمنا . فبعض الناس غير قادرين على النظر لمسألة الانتخاب نظرة رشيدة لأسباب تتعلق بثقافتهم ، أو انتماءاتهم الإقليمية ، أو الأيديولوجية أو بسبب نقص المعلومات التي بحوزتهم عن المرشحين وبرامجهم . وفي كثير من الأحيان يصوت الناخب لصالح مرشح معين لأنه يجد في نفسه - لأسباب غير رشيدة أو ربما ناتجة عن مصادفة بحتة - ميلا أكبر لهذا المرشح ، أو للحزب الذي ينتمى إليه ، فالقول برشادة السلوك الانساني ، سواء في السوق الاقتصادية أو في السوق السياسية ، يبقى مجرد افتراض نظري لا يقوم دليل على صحته المطلقة في الحياة الواقعية .

ثالثا وأخيرا ، فإن التحليل الاقتصادي للانتخابات يسعى الى فهم السلوك السياسي للناخبين ، والمرشحين ، والمسؤولين ، والمؤسسات في ظل مجتمع ديمقراطي له طابع معين هو الى حد بعيد الطابع الأمريكي . فمعظم الدراسات نابعة من الولايات المتحدة الأمريكية ومعلقة بالمجتمع الأمريكي والنظام السياسي الأمريكي . ولذلك فإن تطبيق هذا التحليل على المجتمعات الأوربية التي يوجد بها أكثر من حزبين يثير صعوبات جمة . أما تطبيقه على دول العالم الثالث فهو يكاد يكون مستحيلا . ولذلك فإن استعارة نماذج هذا التحليل غير مفيدة في فهم الحياة السياسية في بلادنا والبلاد المماثلة لها . فهي نماذج تقوم على افتراض قيام ديمقراطية حقيقية ، وانتخابات نزيهة ، وأحزاب ديناميكية قوية ، وناخبين لديهم قدر كبير من الوعي والمعرفة ، وهي افتراضات غير متوافرة في معظم دول العالم الثالث . ربما لا يكون العيب في النماذج بقدر ما هو في النظم السياسية والمؤسسية القائمة والتي تفتقد الديمقراطية الحقة . غير أنه يظل من واجب المهتمين بدراسات الاقتصاد العام عندنا ان يحاولوا صياغة تحليلاتهم ونماذجهم اقرب للتعبير عن الواقع السياسي الذي نعيشه كإسهام في السعي المنشود نحو تعزيز الديمقراطية ، التي هي في نهاية الأمر شرط ضروري للتنمية الحقيقية ، ومن هنا تأتي دعوتنا لاعطاء التحليل الاقتصادي للسياسة الاهتمام البحثي المناسب لأنه لا يزال حقلًا بكرًا في بلادنا رغم أنه - كما رأينا في هذه الدراسة - قد حظى في العقود الثلاثة الأخيرة بمساهمات متعددة وبارزة في الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة .

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

موسى ، أحمد جمال الدين : « العجز في ميزانية الدولة : أسبابه ومسئوليته عن تفاقم العجز الخارجى - دراسة تطبيقية على الميزانية المصرية ١٩٦٠ - ١٩٨٥ » كلية الحقوق ، جامعة المنصورة . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الثانى ١٩٨٧ ، أكتوبر .

— : « النفقات الحربية والنمو الاقتصادى فى العالم الثالث ومصر - دراسة نظرية وتحليلية » كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الثالث ، ١٩٨٨ ، أبريل .

— : « أدوات سياسة حماية البيئة فى الميزان : السوق أم التنظيم أم الضريبة ؟ » كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الثامن ، ١٩٩٠ ، أكتوبر .

— : « قضية الخصخصة - دراسة تحليلية » كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩٣ ، أبريل .

— : « البيروقراطية ، والكفاءة الاقتصادية » كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد الرابع عشر ، ١٩٩٣ ب ، أكتوبر .

ثانيا : مراجع باللغات الأجنبية :

ALESINA A. : «Credibility and policy convergence in a Two-party system with rational voters», American Economic Review, sept. 1988, p. 796-805

ALESINA A. : «Politics and business cycles in industrial democracies», Economic Policy, vol. 8, april 1989, p. 54-87

ALT J. : «Party strategies, world demand, and unemployment : The political economy of economic activity in western industrial nations», American Economic Review, vol. 76, n°2, may 1986, p. 57-61

ARCELUS F. & MELTZER A. : «The effects of aggregate economic variables on congressional elections», American Political Science Review, Vol. 69, 1975, p. 1232-1240

ARROW K. : Social choice and individual values, New York, Yale University Press, 1951

ARROW K. : «Considerations sur la théorie des choix collectifs», in GREFFE (X.) : Economie Publique, Paris, Economica, 1975, p. 77-106

ASHENFELTER O. & KELLEY S. : «Determinants of participation in presidential election», Jo. of Law and Economics, Vol. 18, dec. 1975, p. 695-733

ATTALI J. : Analyse économique de la vie politique, Paris, PUF, 1981

BARZEL Y. & SILBERBERG E. : «Is the act of voting rational», Public Choice, Vol. 16, Fall 1973, p. 51-58

BECK N. : «Elections and the Fed : Is there a political monetary cycle?», American Jo. of Political Science, Vol. 31, feb. 1987, p. 194-216

BECKER G. : «A Theory of competition among pressure groups for political influence», Quarterly Jo. of Economics, Vol. 98, aug. 1983, p. 371-400

BECKER G. : «Public policies, pressure groups and dead weigh costs», Jo. of Public Economics, Vol. 28, dec. 1985, p. 329-347

- BERNHOLZ F. «Logrolling, Arrow paradox and cyclical majorities», Public Choice, Vol. 15, 1973, p. 87-95
- BERNHOLZ P. : «Logrolling. Arrow paradox and decision rules-a generalisation», Kyklos, n°27, 1974, p. 49-61
- BLACK D. : The Theory of Committees and Elections, Cambridge University Press, 1958
- BUCHANAN J. : «Le cavalier libre», in : GREFFE X. : [ed.] Economie Publique, Paris, Economica, 1975, p. 63-76
- BUCHANAN J. : «The constitution of economic policy», American Eco. Review, Vol. 77, n°3, June 1987, p. 243-250
- Choice : Political Applications of Economics, The University of Michigan Press, 1972
- BUCHANAN J., TOLLISON R. & TULLOCK G. : Toward a Theory of the Rent-Seeking Society, Texas, A&M Press, College Station, 1980
- BUCHANAN J. & TULLOCK G. : The Calculus of Consent, Ann Arbor, University of Michigan, 1962
- BUCHANAN J. & TULLOCK G. : «Une théorie économique des constitutions», in : GREFFE X. [ed.] : Economie Publique, Paris, Economica, 1975, p. 118-131
- BUTTERWORTH R. : «A research note on the size of winning coalitions», American Political Sci. Review, Vol. 65, 1971, p. 741-745
- CHAPPELL H. & KEECH W. : «Party differences in macro-economic policies and outcome», American Eco. Review, Vol. 76, n°2, May 1986, p. 71-74
- CHRYSAL K. PEEL D. : «What can economics learn from political science, and vice versa?», American Eco. Review, Vol. 76, n°2, May 1986, p. 62-65
- COLEMAN J. : «Internal processes governing party positions in elections», Public Choice, Vol. 11, Fall 1971, p. 35-60
- COMANOR W. : «The median voter and the theory of political choice», Jo. of Public Economics, Vol. 5, Jan. -Feb. 1976, p. 169-177

- CONGLETON R. : «Idological conviction and persuasion in the rent-seeking society», Jo. of Public Economics, Vol. 44, n°1, feb. 1991, p. 65-86
- CRAIN W. & TOLLISON R. : «Campagn expenditures and political competition», Jo. of La and Economics, Vol. 19, april 1976, p. 177-188
- DAVIS O., HINICH M. & ORDESHOOK P. : «An expository development of a mathematical model of the electoral process», Amer. Political Sc. Review, Vol. 64, june 1970, p. 426-448
- DEARDEN J. : «Efficiency in spatial negotiations», Jo. of Public Economics, Vol. 44, n°1, feb. 1991, p. 119-130
- DENZAU A. & MUNGER M. : «Legislators and interest groups : How unorganized interests get represented», Amer. Political Sc. Revie°, Vol. 80, march 1986, p. 89-106
- DOWNS A. : An Economic Theory of Democracy, New York, Harper & Row, 1975
- ECKEL C. & HOLT (Ch.) : «Strategic voting in agenda - controlled comittee experiments», Amer. Eco. Review, Vol. 79, n°4, sept. 1989, p. 763-773
- FABELLA R. : «The bias in favor of pro-tariff lobbies», Jo. of Public Economics, Vol. 44, feb. 1991, p. 87-93
- FAIR R. : «The effects of economic events on votes for presidnet», Review of Economics and statistics, Vol. 60, may 1978, p. 159-173
- FEREJOHN J. & FIORINA M. : «Purposive model of legislative behavior», Amer. Eco. Review, Vol. 65, n°2, may 1975, p. 407-414
- FLOWERS M. : «The consitutional politics of public debt», Jo. of Public Economics, Vol. 41. n°2, 1990, p. 249-261
- FREY B. : «Politico-economic models and cycles», Jo. of Public Economics, Vol. 9, 1978, p. 203-220
- FREY B. & SCHINEIDER F. : «An empirical study of politico-economic interaction in the US», Review of Econo. and Statistics, Vol. 60, 1978, p. 243-253

GOODHART C. & BHANSALI R. : «Political economy' Political Studies, Vol. 18, 1970, p. 43-106

GORDON R. : «Elections and monetary accommodation : A comparative analysis», Brooking Papers on Economic Activity, 1978, p. 128-163

GRIER K. : «Presidential elections and Federal Reserve policy : An empirical Test», Southern Eco. Jo., Vol 54, oct. 1987, p. 475-486

HAEFELE E. : «A Utility theory of representative Government», Amer. Eco. Revie°, Vol 61, n°3, june 1971, p. 350-367

HARRINGTON J. : «Economic policy, economic performance, and elections», Amer. Eco. Review, Vol. 83, n°1, march 1993, p. 27-42

HERBER B. : Modern Public Finance, R, D. Irwin, 1967

HESS G. : «Voting and the intertemporal selection of tax rates in a macro-economy», Economics and Politics, Vol. 3, march 1991, p. 41-62

HIBBS D. : «Political parties and macroeconomic policy», Amer. Political Ss. Review, Vol. 71, dec. 1977, p. 1467-1487

HIBBS D. : «Political Parties and macroeconomic policies and outcomes in the U.S.» Amer. Eco. Review, Vol. 76, n°2, may 1986, p. 66-70

HOTELLING H. : «Stability in competition», Economic Journal, Vol. 39, march 1929, p. 41-57

KRAMER G. : «Short-term fluctuations in U.S. voting behavior», Amer. Political Sc. Review, Vol. 65, mars 1971, p. 131-143

KRUEGER A. : «The political economy of the rent-seeking society», Amer. Economic Review, Vol 64, 1974, p. 291-303

LAFAY J.D. : «L'analyse économique de la politique», Chiers Français, n°228, oct.-dec. 1986, notice 4

LECAILLON J. : «Cycle électoral et répartition du revenu national», Revue Economique, Vol. 32, n°2, mars 1981, p. 213-269

MACRAE D. : «Political model of the business cycle», Jo. of Political Journal, Vol. 85, april 1977, p. 239-263

McCALLUM B. : «The political business cycle : An empirical test», Southern Eco. Jo., jan. 1978, p. 504-515

MELTZER A. & VELLRATH M. : «The effects of economic policies on votes for the presidency», Jo. of Law and Economics, Vol. 18, dec. 1975, p. 781-798

MOUSSA A.G.E. : L'Etat et l'inégalité sociale dans le Tiers-monde : Analyse des politiques redistributives directes et budgétaires (L'Egypte 1952-1980), Thèse pour le Doctorat d'Etat, Clermontl, Fev. 1984

MUELLER D. : Analyse des decisions publiques, (Traduction de Public Choice), Paris, Economica, 1982

MUSGRAVE R.&P. : Public Finance in theory and practice, New York, McGraw-Hill, 1973

NOAM E. : «The valuation of legal roghts», Quarterly Jo. of Economics, Vol. 96, n°3, august 1981, p. 465-476

NORDHAUS W. : «The political busines cycle», Review of Eco. Studies, Vol. 42, april 1975, p. 169-190

OLSON M. : The Logic of Collective Action, Harvard University Press, Cambridge, 1965

PALDA K. : «The effect of expenditure on political success», Jo. of Law and Economics, Vol. 18, dec. 1975, p. 745-771

PELTZMAN S. : «An economic interpretation of the history of congressional voting in the twentieth century», American Eco. Review, Vol. 75, n°4, sept. 1985, p. 656-675

PISSARIDES C. : «British government popularity and economic performance», Economic Journal, Vol. 90, 1980, p. 569-581

POMMEREHNE W., SCHNEIDER F. & LAFAY J.D. : «Les interactions entre économie et politique; Synthèse des analyses théoriques et empiriques», Revue économique, Vol. 32, n°1, janvier 1981, p. 110-162

RIKER W. : The Theory of Political Coalitions, New York, Yale Uni. Press, 1962

RIKER W. & BRAHMS S. : «The Paradox of vote trading», American Political Sc. Review, Vol. 67, dec. 1973, p. 1235-1247

RIKER W. & ORDESHOOK P. : «A Theory of the calculus of voting», Amer. Political Sc. Review, Vol. 62, march 1986, p. 25-42

ROGOFF K. : «Equilibrium political budget cycles», American Eco. Review, Vol. 80, n°1, march 1990, p. 21-36

ROGOFF K. & SIBERT A. : «Elections and macroeconomic policy cycles», Review of Eco. Studies, Vol. 55, jan. 1988, p. 1-16

ROMER T. & ROSENTHAL H. : «The elusive median voter», Jo. of Public Economics, Vol. 12, 1979, p. 143-170

ROUSSEAU J.J. : Du contrat social, Paris, Edition Seghers, 1971

SAMUELSON P. : «Les mathématiques politiques d'ARROW», in : GREFFE X. [ed.] : Economie Publique, Paris, Economica, 1975, p. 107-117

SCHRAM A. : «A Dynamic model of voter behavior and the demand for public goods among social groups in G.B.», Jo. of Public Eco., Vol. 41, n°2. 1990, p. 147-182

SCHARTZ T. : «Vote trading and Pareto efficiency», Public Choice, Vol. 24, winter 1975, p. 101-109

SHEPSLE K. : «On the size of winning coalitions», American Political Sc. Review, Vol. 67, june 1974, p. 505-518

SILBERMAN J. & DURDEN G. : «The rational behavior theory of voter participation», Public Choice, Vol. 23, Fall 1975, p. 101-108

STIGLER G. : «General economic conditions and national elections», American Eco. Review, Vol. 63, 1973, p. 160-167

STRATMANN T. : «The effects of logrolling on congressional voting», American Eco. Review, Vol. 82, n°5 dec. 1992, 1162-1176

TABELLINI G. & ALESINA A. : «Voting on budget deficit», American Eco. Review, Vol. 80, n°1, march 1990, p. 37-49

TAYLOR M. & LAVER M. : «Government coalitions in Western Europe», European Jo. of Political Research, Vol. 1, sep. 1973, p. 205-248

TIDEMAN J. & TULLOCK G. : «A New and superior process for making social choice», Jo. of Political Economy, Vol. 84, dec. 1967, p. 1145-1159

TINBERGEN J. : On the Theory of Economic Policy, Amsterdam, North Holland, 1952

TOLLISON R., CRAIN D. & PAULTER P. : «Information and voting : An empirical note», Public Choice, Vol. 24, winter 1975, p. 43-49

TULLOCK G. : «Some problems with majority voting», Jo. of Political Economy, Vol. 67, dec. 1959, p. 571-579

TULLOCK G. : «A Simple Algebraic logrolling model», American Eco. Review, Vol. 60, n°3, june 1970, p. 419-426

TULLOCK G. : Le marché politique : Analyse économique des processus politiques, (Traduction de Vote Motive), Paris, Economica, 1978

WEINGAST B. & MARSHALL W. : «The industrial organization of congress; or why legislatures like firms, are not organized as markets», Jo. of Political economy, Vol. 96. n°1, feb. 1988, p. 132-163

WELCH W. : «The economics of campagne funds», Public Choice, Vol. 20, winter 1974, p. 83-97

WICKSELL K. : «A New principle of just taxation» [1896]. Reprinted in : MUSGRAVE R. & PEACOCK A. : Classics in the Theory of Public Finance, New York, St. Martin's Press, 1967, p. 72-118

WILLET T. [Ed.] : Political Business Cycles : The Political Economy of Money, Unemployment and Inflation, Durham, Duke University Press, 1989